للتاء حيث يقال الحية الانثى اسودة فكيف يصح التعريف الثاني قبل الاخيرة لقبوله
التاء اذ المراد لعدم قبول التاء عدمه باعتبار الذي به امتنع عن الصرف
اي عدم قبول التاء اي بسبب الاعتبار
واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار
لا يقبل التاء اصلا حيث يجيء مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها
اي اعتبارا لوصف الاصلي
باعتبار غلبة الاسمية العارضة حينئذ وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف
اي اعتبار غلبة الاسمية
فيتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله
تنزيل اي ولاجل اشتراط كون الوصف في الاصل جزما الا وهما ضعف
منع افعى من الصرف وهو اسم الحية واجدل اسم للصقر واخيل اسم
للطاير الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيهما بناء على توهم اشتقاق
افعى من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من
الخيلان يعني يحتمل ان يكون افعى مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون
افعى بمعنى الخبيث وسمي الحية به لخباثتها واجدل من الجدل وهو القوة
فيكون اجدل بمعنى القوي وسمي الطاير به لقوته واخيل من الخيلان جمع
خال كتيجان جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش فيكون
اخيل بمعنى ذي خيلان وسمي الطاير الذي سمي به لانه ذو خيلان
اي ذو نقوط وذو نقوش فان قيل هذه الاسماء متصرفات عند المصنف
كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف
قال وضعف منع افعى الى آخره بل الحق وصرف افعى ويقول وامتنع منع صرف
افعى فهل معناه وضعف منع من منع افعى من الصرف لانه سفه يخالف قول الجمهور

وكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث فقال التانيث
بالتاء الحاء والحرف صفة التانيث الكائنة بالتاء شرط في منع الصرف
العلمية اي علمية المؤنث اي كون المؤنث علما فقوله والتانيث مبتدا وقوله
شرطه مبتدا ثان وقوله العلمية خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا
الاول وانما شرطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازما بالعلمية
لانه لو لم يكن علما لكان زوال التانيث في معرض الزوال فيكون ضعيفا
من وجه فلا يوثر في منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن اصله وهو الانصراف
من دليل قوي وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم
اى الدليل القوى
التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة
في مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء من غير العلمية
فان قيل انهم اعتبروا اللزوم في علة منع الصرف ولم يعتبروا ذلك
مثل خمسة عشر — اى اللزوم
في علة البناء حتى بني نحو لا رجل واحد عشر ويا زيد ونحو ذلك مع عروض
علة البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف في خلاف الاصل لان سلب
على حدة
اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل لان علة البناء قوية
حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا يوثر
بغير ما ضدة ومعاونة ولذا قيد قوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف
بالف ممدودة ومقصورة شدنا ...
الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى فان العلمية لا يشترط فيهما لان
التانيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام العلتين والتانيث
المعنوي وهو الذي لم يظهر تاؤه كذلك اي كالتانيث بالتاء في اشتراط

مثلا از قائمة تا معدوم می شود وقائم میگوییم اما هرگاه قائمة را با عوض علم شخصی کی دانند سال زمان تا تانیث لازم می شود

مثلا از حمراء لزوم تانیث را اعتبار میکنیم ومیگوییم حمرا لا منصرف است از جهت تانیث ولزوم تانیث چون حمراء را با الف تانیث واضع وضع کرده است لزوم تانیث میگوییم که با الف لازم کلمه شده ... هر گاه حمرا ... الف تانیث ... در معرض زوال هست وقائم موضوع هست

لان الاصل في الاسم ان يكون

العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال
فلا يكون لازما لان التانيث المعتبر هو اللازم وهذا يصح في جميع في ضربت
باعتبار التحريج مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي وكذا يصح في اربع
مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك
التحريج المؤنث المعنوي اللفظي في كونهما مشروطا فيهما العلمية ولم يكن
ثمة ما هو المشترك بينهما وفرغ من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث
المعنوي فقال وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تاثيره اما شرط
وجوب تاثيره فان يكون مع العلمية الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف
او تحرك الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل او العجمة وانما اشترط في تحتم
تاثيره احد هذه الامور الثلثة لان منع الصرف لاجل الثقل الحاصل من تحقق
العلتين ولو لم يكن احد هذه الامور الثلثة لكان المؤنث ثلاثيا ساكن
الاوسط غير عجمي فيكون في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فترجح تاثيره فاشترط احد هذه الامور ليكون المؤنث
ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني
لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان
لسان العجم ثقيل على العرب ولقائل ان يقول ما الحامل على جعل احد الامور الثلثة شرط
تحتم تاثير التانيث المعنوي في المؤنث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية
التي فيه مع ان الخفة في مثل هند ودعد كما تعارض ثقل التانيث تعارض

اي في المؤنث فيه

٥٠ قوله ولو جعل ذلك اعتراض آخر على المصنف

اثر العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرطا لتحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان
اي احد امور الثلاثة
اصوبها الخصم الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها
في بعض المحل وشرطا في البعض واثره منفردة في منع الصرف عند الكوفيين
فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب ضعيف
فتعارض الخفة ثقله فاشترط في تحتم تاثيره احد الامور الثلاثة وانما اختص
تحتم تاثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث
بالتاء مع العلمية واجب التانيث على كل حال تقويته بظهور علامته في اللفظ
اي التانيث بالتاء
فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله
وشرط تحتم تاثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير
ثقيل ولا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح فهند يجوز صرفه
اي بالفصاحة
لخلوه عن جميع شرايط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية
وزينب اسم امراة كهند وسقر اسم جهنم وماه وجور اسما قريتين
ممتنع خبر لقوله وزينب وما عطف عليه اي ممتنع كل واحد منها عن
الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلثة في زينب وتحرك
الاوسط في سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تحتم تاثير العجمة العلمية
مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلثة ولم يوجد واحد من هذين
الامرين في ماه وجور فكيف يؤثر العجمة فيهما قيل ان احد هذين
اي تحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة
الامرين شرط كون العجمة سببا مؤثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجور
اي تحرك الاوسط وزيادة على الثلاثة
غير معتبرة في كونها سببا مؤثرا في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر

التأنيث والمتقوم له اذ لولاها لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان
تعارض ثقله ولا يلزم من كونها من جهة معنوية كونها سببا مؤثرا في منع الصرف
فالحاصل ان تأثير الشيء على نوعين على طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة
في التأنيث المعنوي او على طريق السببية كالعدل في ثلث والعجمة في الاعجمي
الثلاثي الساكن الاوسط في القسم الاول اذ لو كانت سببا فيه لسمع نحو
لوط ونوح غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع فان سمي
مذكر اي بالمؤنث المعنوي فشرطه الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف الرابع
في حكم تاء التأنيث فتقدم ان سمي به مذكر منصرف لفوات التأنيث لفظا
لكونه خاليا من علامة التأنيث وحكما لفوات الحرف الرابع الذي هو في
حكم تاء التأنيث ومعنى لكونه اسما مذكرا فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف
لوجود تاء التأنيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو
في حكم تاء التأنيث ولهذا قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي بحذف
الالف وقلبها واوا ولم يجوزوا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع
الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجوزوا فيه
الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الخامس
فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف عندهم قيل لم يعتبر ههنا تحرك
الاوسط لان اعتبار نائب النائب بعيد وعقرب ان سمي به مذكر ممتنع
لوجود الزيادة التي في حكم تاء التأنيث فان قيل نحو كلاب مؤنث معنوي
فلو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا نحو رباب علم امرأة ايضا مؤنث

معنوي ولو سمي به مذكر صرف ايضا مع وجود التانيث قيل المراد بالمونث المعنوي
الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر فيخرج نحو كلاب لان
اي لم يمنع
تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو رباب
كان في الاصل مذكرا بمعنى سحاب ثم نقل منه وجعل علم امراة فاذا جعل بعد علم
رجل لا يكون غير منصرف لانه يرجع بعد تسمية المذكر به الى ذكوريته الاصلية
ولم يعتبر التانيث المتخلل بين المذكورين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين
ثم لما فرغ عن بحث التانيث شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان يكون
علمية اراد بالمعرفة التعريف اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة
اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه
التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي
فيه التانيث او العجمة وهو المونث والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة
فانما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد
جواب عن سوال مقدر جواب مقدر والسوال
ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمية
يفيد معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان يكون ايضا
يفيد معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يصير المعنى المعرفة شرطها
اي لفظ الكون
كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير المستكن في قوله ان يكون
فالحق ان يطرح قوله ان يكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب
بانه لو طرح قوله ان يكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية
اي العدل المذكور في قوله المعرفة شرطها علمية
فحينئذ لا يخلو اما ان يجري قوله المعرفة على حقيقته او يراد به التعريف

انه لم يذكر التعريف في التعداد لعدم الوزن

از براى انكر اسم كان وخبر ... ليست مبتلا
انعوام بكوه ... مشكل است كه ... اسبه ...
وان اسم مبتدا است وخبر ان يكون علميته است كه ان
خبر مبتدا است ... بكرار بودن ... معنى ...
ابن ... التعريف علم ... تقدير
حمل صحيح نيست ... تعريف علم ... نحو
تعريف در علم است ...

لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل
ان المعرفة لعشر تسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى التعريف شرطها كونها
علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم
على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان يكون ومن ارادة التعريف من المعرفة
ولا يلزم تكراره لكون ان المواد الثمانية في العلمية الجنسية والتاء الفوقانية
للتانيث دون المصدرية فيصير المعنى التعريف شرط كونه منسوبا الى العلم لا الى
غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة فيمنع بسببه التعريف ويستقيم
الحمل ولا يلزم تكراره لكونه فافهم وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه
ان كان بالاضمار او الابهام كان الاسم مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو
الاعراب والمنافي للازم مناف الملزوم وان كان باللام او الاضافة كان
موثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلايم ان يوثر في منع
الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبر والتعريف
المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كاثنتا تانيث اي وقالوا انه غير منصرف
للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرف كما ذهب اليه
البعض بدليل سكوته عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا لوجب ان يضم مع
العلمية تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا تعريف
التوكيد كما في اجمع وقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي
لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب
الجمهور بدليل سكوته عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تاكيد النكرة كقوله

الحكم يوما اجمعا لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث
الوصف وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل
البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية على التنكير
ذلك قيل لما كانت العلمية غير موثرة في منع الصرف عنده كيف قال الجرمي وما فيه
علمية موثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة موثرة قيل الجرمي كلام جار على
اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق ذكر
از راه انكه غير مصنف علميت را سبب منع صرف [illegible]
الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث
المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة وهو كون الكلمة من غير اوضاع العربية
شرطها ان يكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم في العجمة اي في اللغة العجمية
وتحرك الاوسط عطف على قوله ان يكون او الزيادة على الثلثه اي ثلثه
حرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علما في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط
او مع الزيادة على الثلثه وانما اشترط العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت
جنسا لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال لام
التعريف وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العجمة وان
وجدت بعد ذلك نحو لجام وفرند بخلاف ما اذا كان علمية في العجمة فانها
تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلمية وانما
اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثه اذ لولا ذلك لكان
الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض احد السببين فترجح تاثيره
فان قيل العجمة موثرة في قالون اسم احد رواة قراءة نافع مع انه لم يكن علما في العجمية

لان فرعية التعريف على التنكير بلا واسطة بخلاف فرعية العلمية على التنكير بواسطة لان العلمية فرع التنكير بواسطة التعريف والتعريف فرع التنكير فالعلمية بواسطة فرع التنكير ح ش

لجام و فرند در عجم اسم جنس بود چون این دو اسم عربان تصرف کردند این نوع که تنوین داخل کردند همچو اسماء [illegible] از صرف عریان آکر لجام و فرند [illegible] اند غلیظ اعتبار [illegible] علم در عجم نشده

لكان اسم حلق لكونه اسماً للجيد ثم سمي به احد رواة نافع لجودة قرائته قيل لما انه

لما جعل علماً بعد النقل الى تصرف في العرب فكان كان علماً في العجمة فان قيل العجمة

موجودة في ماه وجور مع انه ليس فيهما تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل

جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيهما غير معتبرة في كونها سبباً بل العلمية مع

لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سبباً سوى ان قيل ما له

جعل تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة في العجمة شرط جواز تاثيرها

حتى كان نوح منصرفاً البتة وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره حتى جاز

صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المؤنث الثلاثي

تقديراً لان التاء مقدرة فيه بدليل رجوعها في التصغير نحو هُنَيدة ودُعَيدة

فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجح

بزيادة الثقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون التحرك

والزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح كما سمع

ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك والزيادة في العجمة شرط تاثيرها

وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة

او تحرك الاوسط شرط تحتم تاثير العجمة كما انها شرط تحتم تاثير المؤنث المعنوي

وما ذهب اليه المصنف صح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط والزيادة على

الثلثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند ودعد وشتر

بفتح الشين والتاء اسم قلعة وابراهيم ممتنع كل واحد منهما عن الصرف لتحرك

الاوسط في شتر والزيادة على الثلثة في ابراهيم ولو قال فنوح وفريد منصرف

كونه شرطا بالعلمية ممتنع لكان اولى ليكون نتيجة نظير فوات الشرط الثاني وهو
تحرك الاوسط والزيادة على الثلثه وفوت نظير جواب الشرط الاولى وهو
كونها علميتين العجمية ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول
الخل الجسيم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف فيه
لان العجمي العلم الثلاثي الساكن الاوسط موثرة عند البعض غير موثرة عند
البعض فذكر نتيجة اهتماما بشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه
لا نزاع فيه لاحد لان العجمة التكرير غير موثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر
نتيجه ثم لما فرغ عن بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال الجمع شرطه في منع
الصرف صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف
بعدها حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وقيل الصيغة التي لا تجمع مرة اخرى
جمع التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات جمع صواحب وقيل
هي الصيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح فان قيل عزج من هذا
التفسير نحو ضوارب وجعافر واساور واناعيم فانها ليست على وزن مفاعل
ومفاعيل وزن الاول مفاعل ووزن الثاني فعالل ووزن الثالث افاعل
ووزن الرابع افاعيل مع ان هذه الجموع موثره في منع الباب واجيب بان
المراد الوزن العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريفي وهو
تعبير الزايد بالزايد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه الجموع قوله بغيرها
من الوزن العروضي امثال هذه الجموع
حال عن صيغة منتهى الجموع اي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد
بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انه اطلق عليها الهاء لانها تصير

في الوقف هاء وانما اشترط في تاني الجمع صيغة منتهى الجموع ليكون صيغة لازمة

مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيقوى وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون

بغيرها الا فانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على وزن

كراهية وطواعية فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام العلتين

فان قيل لو قال بغيرها او ياء النسبة اولى ليخرج مدايني اسم بلد فانه منصرف

مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مع

ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض دائما وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر

اذ لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الواحد

فلفظه جمع ومعناه مفرد كالانصاري والانباري والاعرابي فلا حاجة الى

اخراجه بخلاف فرازنة فانه جمع وقيل تخرج مدايني بكلمة قوله بغيرها لان

تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث انهما والتانيث كما يدخل

في المونث الحقيقي واللفظي كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة تدخل في المنسوب

الحقيقي كبصري وكرسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس

وواحده نحو تمرة وتمر ورومي وروم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب

نحو بصري وقائمة ومن حيث ان كل واحد من المونث والمنسوب يصير بدخولهما

نزعا فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المونث فرع المذكر وقيل المراد

بالجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدايني لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف

عنه التاء التي في واحده وفي هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لا في

الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر

فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى
اى مع راء التاينث والا التنشية معنى
من اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث يرد نقضه باكلب واجمال فانهما جمعان
لا نظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد بعدم النظير في الاحاد من كل وجه
ونحو اكلب واجمال وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما يماثلانه
في قبول التكسير والتصغير على لفظه لانهما على صيغ الجمع القلة وجمع القلة في
حكم المفرد الواحد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير
اى الاكلب واجمال
في الاحاد من كل وجه كمساجد مثال الجمع الذي بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال الجمع الذي بعد الفه ثلثه احرف اوسطها ساكن واما فرازنة جمع
فرزان وهي شيء من الشطرنج فمنصرف لفوات شرطه تاثير الجمع بسبب التاء
وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخر وهو قوله بغيرها دون مثال انتفاء قيد
الاول وهو صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة امثلة هذا وقلة
امثلة ذلك وانما قال فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع وجود
اى هذا الاخر
تانيث المبتدا وهو فرازنة ~~لانها الموكد~~ لان المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر
فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة ههنا علما
فينبغي ان يكون غير منصرف لتحقق العلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا
اى فى هذا الكتاب
قيل ههنا غير منصرف وتنوينه لتشاكله مسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين
التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا فكيف يصح
الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون منصرف
اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فرازنة عارضة والعوارض

بعضى از قوم بجمع اين را شرط كرده اند كه اين جمع را
نظيرى در احاد نباشد به شرط اعتراض وارد مى شود كه
نظيرى در احاد نباشد مثل اكلب واجمال حال انكه لا ينصرف
باشد از براى انكه ايشانرا نظيرى در احاد نيست
شيخ ميفرمايد از جانب او جواب ميگويد كه مراد از عدم
النظير في الاحاد انست كه عدم النظير من كل وجه
باشد وهر دو مثالى مذكور عدم نظير من كل
وجه نيست از براى انكه اكلب واجمال مثل احاد
انددر قبول تكثير وتصغير اين نوع كه مى تواند تكثير
جمع تكثير ميكنند وتصغير هم ميكنند وكليب
ميگويند ه تى

ماكه فرازنه را منصرف ميگوييم باعتبار مسمى او منصرف
ميگوييم كه در تركيب سوال از فرازنه واقع شده
نه انكه باعتبار اسم او را منصرف گوييم باعتبار
اسم لا ينصرف است از جهت [illegible]
همچون قول ى [illegible] ضرب فعل
ماضى اين ضرب در تركيب اسم ان
ضرب است كه فعل ماضى است ه تى

تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذه التاء في حكم العدم فلا يدخل الى فوعة جميعتر
تقييد فينبغي ان تورث صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضية قيل انما لم يعتبر التاء
في حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن
الفعل نحو يعلمة فانه منصرف ولانه كانت التاء عارضة لما ان لها اثر في تفسير
الاوزان على ان التاء في فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث
وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة بلحوال التكلم
وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على الدليل واجيب
بانهما لو كانا مستعملين لسمعا في موارد استعمالهما ولما لم يسمعا حكمنا بانهما
غير مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله
واما فرازنة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعمالاته او للاستيناف
لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي لتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني
لسبق كلام اخر ولما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر عليه قيل
فسر بعض الشارحين الاستيناف بعدم سبق الاجمال وهنا كذلك فيصح
ان يكون للاستيناف ترد ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها
لا يوثر فيها الا الجمع وحضاجر علما للضبع اي لجنس الضبع وهي نثى الضبعان
غير منصرف اتفاقا مع انتفاء معنى الجمع فيه الحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة
فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان العلة هي الجمع منتفية
فيه بل هي موجودة اعتبارا لانه اي لان حضاجر منقول عن الجمع لانه
في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة

غير منصرف بالجمع الاصلي القايم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود
اسما للحية غير منصرف بالوصف الاصلي ولقايل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول
بن شرط الجمع ان يكون في الاصل كما قال في الوصف واجيب بانه يمكن اعتبار
المطلق الجمع بارادته في الحال وفي الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار
مطلقه ولقايل ان يقول ما الداعي في حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر
فيه التانيث مع العلمية لانه علم للضبع وهي لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان
واجيب بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف
معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في
المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد
من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير ايضا وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضاجر
مبتداء وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من ضمير قوله غير منصرف
ومعمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف الا في غير فانه في حكم لا النافية
حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب وما وقع في بعض
الشروح انه مفعول اعني فيه نظر لان النصب بتقدير اعني لم يعرف الا في
مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وهنا لم يوجد شيء منها
وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتداء محذوف اي هو علم
والجملة معترضة ثم هنا سوال اخر وهو ان هذه الصيغة لا يوجد فيها الا الجمع
والمنقول عن الجمع وسراويل الذا لم ينصرف وهو الاكثر اي عدم صرفه مذهب
اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروال فاجاب عنه

لا د وصف العارضي فقد يوجد في تركيب
كما يوجد في تركيب اخر فيقال مررت بنسوة
اربع ورجال اربع ... فان في تركيب الاول
وقع اربع صفة وفي الثاني لم يقع صفة

انا مبتدا او واقع شده غير ضارب خبر مبتدا است مضاف
اليه كه ضارب است عامل است در زيدا كه مفعول
است و زيدا معمول مضاف اليه است كه ضارب
است پس معمول مضاف اليه و مضاف كه غير
باشد مقدم شده

فلم يكن التانيث معتبرا لان شرط التانيث العلمية
فلم يوجد العلمية في حال التنكير فلم يوجد التانيث
في الحضاجر حالة التنكير

قوله ومعمول المضاف اليه الخ جواب عن سوال مقدر
سوال مقدر اين است كه معمول مضاف اليه مقدم
نمى آيد بر مضاف و درين تركيب معمول مضاف اليه
مقدم شده و مضاف زيرا كه مضاف اليه منصرف
است و معمول منصرف علما است و علما مقدم شده
است بر غير كه مضاف است جواب آنست كه معمول
مضاف اليه مقدم مى آيد بر مضاف وقتى كه مضاف
غير باشد از جاى آنكه غير در حكم لا نافيه است
جر كاه غير بمعنى لا نافيه شد حرف ...
صورت مضاف نمى شود ...
اليه از اقسام ...

بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع في كلام العرب

حمل على موازنه اي ما يوازنه اي يوافقه في الوزن من العربية نحو انعام ونحوها

وقناديل لان الاعجمي دخيل والدخيل لا بد وان يلحق بنوع والموازن

بالالحاق اليق واحرى لانه جنسه والدخيل يميل الى جنسه فيكون

جمعا حكما وهذا قول سيبويه وثانيهما ما اشار اليه بقوله وقيل انه لفظ عربي

جمع سروالة تقديرا اي فرضا لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد

العرب ان هذه الصيغة لا يوثر فيها الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء

منهما فيه فقيل انه جمع تقديرا بفرض انه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة

او بتسمية كل قطعة من السراويل سروالة تحفظا لقاعدة العرب كتقدير

العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدا وكلمة اذا في قوله اذا لم يصرف

للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد قيل جزاء الشرط والجملة

الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدا محذوف اي هو اعجمي

والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله والا فمفعول ما لم يسم

فاعله القيام فقام مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنه صفة

اعجمي او خبر بعد خبر المبتدا المحذوف اي هو اعجمي محمول على موازنه وقوله عربي

خبر مبتدا محذوف اي هو عربي وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر المبتدا

المحذوف وقوله تقديرا مصدر بحذف العامل اي قدر تقديرا او مصدر

لقيل اي قيل هذا القول قولا تقديريا وفرضا او مفعول له اي قيل جمع سروالة

لفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه قوله وهو الاكثر فلا اشكال

لا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ منع مصابيح وقناديل

عن الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرهما والجمع مشروط بعدم النظير في

الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اي فلا اشكال فيه اي

في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لا فيه

واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل فمشكل اللهم الا ان يقال ان مجي

المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة مفرد سوى

سراويل فلا يعبأ به ولقايل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل

كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائن مقطوع الوجود وليس الامر كذلك

فلو قال وان صرف لكان اولى ليدل على ان صرفه قليل الوجود لان كلمة

ان تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار كل جمع منقوص

على وزن فواعل سواء كان بائيا كجوار او واويا كدواع ولم يعرض الواو ي

لصيرورته بعد الاعلال مثل البائي فنحو هذا الجمع رفعا وجرا منصوبان

على الطرفية اي في الرفع والجر كقاض خبر لقوله ونحو جوار اي مثل قاض

في اسكان الياء لثقلها عليها وحذفها لاجتماع الساكنين وتعويض التنوين

عنها لجبر النقصان وفي النصب كضوارب لخفته وهو غير منصرف في الاحوال

الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابت تقديرا فيكون هذا

الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجر والتنوين

للتمكن لانتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا لا منصرف بعد الاعلال مثل كلام

وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنه وعند الجمهور

عن الطلب لانه يقتضي طلب ما سواه وليس القصد فيه

فيه على ان الايتين الشرط متقطع الوجود

صرفه مقطوع لانه في اكثر الاحوال غير منصرف

جون لام كلمه را از جهت اجتماع ساكنين انداختيم

در آخر كلمه نقصان پيدا شد از جهت جبر نقصان

تنوين لفظي را عوض ..

منع الصرف تقديم على الاعلال وكلا القولين مذكورة في المطولات ثم اختلف
الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجر جواري وجواري منونين
بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت
للساكنين وجعلت التنوين التي للتمكن عوضا عن الياء المحذوفة واضمحل عنها
معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم يسقط عن غير المنصرف اذا الممنوع فيه
تنوين التمكن دون العوض نظيره تا اخت وبنت فانها كانت للتانيث حيثا
كان اصلها اخوة وبنوة بالتحريك فجعل بعد حذف اللام عوضا عنها حتى لو كتب
في الخط ولا تصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون
لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها كما في يوم
يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم حذفها لئلا يلزم الجمع بين العوض
والمعوض وفي الجر جواري ممنوعا عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة في
في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوض
عنها التنوين وبعضهم يبقي الفتحة في الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول
الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
والصواب مولا لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى
والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على الترخيم بان كان اصله موالي
بفتح الياء المتكلم فرخم مولى بحذف اللام لانها صارت اخرا بالحوالة حذف
الياء ثم اشبعت فتحة يا الي فصار مواليا وقد جاز الترخيم في غير المنادى
لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت

للساكنين لما فرغ عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل
الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفيه احد الجزئين فلا يرد النجم وبصري علمين
شرطه في منع الصرف العلمية ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الثاني وان
لا يكون التركيب اضافة لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى الصرف او الى
حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يوثر في منعه ولا اسناد لان
التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم
للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافة
ولا اسناد ولا الجزء الثاني صوتا ولا متضمنا للحرف ليخرج نحو سيبويه وخمسة
عشر علما قيل عدم اشتراط كون الجزء الثاني صوتا ظاهر لانه مبني وكلامنا في
المعرب فتركه اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض
بتاثير التركيب فلعل المصنف اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون
الجزء الثاني متضمنا للحرف وقوله مثل بعلبك خبر مبتدا محذوف اي هو
مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك الكسر ثم جعل
علم بلد بالشام ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون
فقال الالف والنون اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط ذلك
الاسم العلمية اي كونها علما ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق
الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة بالعلمية كعمران اي مثل عمران
او صفة عطف على قوله اسم اي واذا كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي فشرطها
انتفاء فعلانة لئلا ينتفي شبه الفي التانيث بدخول التاء الممنوع عنهما يعني

فلعل

التاء لتقييد امتناع التاء فقط لان منع الفي التانيث لا يدخل التاء ... لك مع الالف والنون لا ... التاء ...

كما ينبغي حمراء ينبغي سكرانة وقيل شرطه وجود فعلى بعد ان كان على فعلان
لتحقق تمهيدهما بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمونث ولينتفي فعلانة
بوجود فعلى لان كل فعلان الذي يجي مونثه فعلى لا يجي مونثه فعلانة وفيه نظر
بوجوه الاول انه منقوض في رحمن حيث ينتفي فيه فعلانة بدون وجود
فعلى فلا حاجة الى وجود فعلى لانتفاء فعلانة واجيب بانه نادر والنادر
كالمعدوم على ان انتفاء فعلانة لعروض اختصاصه بالله تعالى والعارض
غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة فقد حصل
هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظ
بالله تعالى فلم يضعوا منه مونثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى
فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث انا لا نسلم ان وجود فعلى
مطلوب لاجل انتفاء فعلانة بل هو مقصود لذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة
بين الالف والنون وبين الفي التانيث لاختلاف صيغة المذكر والمونث
واجيب عن هذا بان الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس
وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه مثل تاثير انتفاء
التاء الا يرى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود
فعلى وكلمة من قوله ومن ثم اختلف في رحمن للتشبيه وثم بفتح الثاء وتشديد
الميم للاشارة الى المكان البعيد وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد
فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في
كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك

يكتب رحمة بالهاء وقد عمر بالهاء لانه اذا وقفت عليها قلت رحمة وفي ولذلك كتب

هضا مع الهاء وان لم توقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اي

لاجل ان بعضهم شرطوا في تاثير الالف والنون انتفاء فعلانة وبعضهم وجود فعلى

اختلف في رحمن حيث يصرف من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى ويمنع من

اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة وهو الوجه لان وجود فعلى ليس

بشرط بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات فلمحتاج

الى الغير ولان انتفاء فعلى في رحمن لاختصاصه بالله تعالى وهو عارض

فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على الاظهار دون في

قوله دون سكران وندمان ظرف اختلف يعني اختلف في رحمن ولم يختلف

في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على كلا القولين

لانتفاء سكرانة ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط على كلا القولين

لوجود ندمانة وعدم ندمى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله او صفة

محل نظر لانها لاحد الشيئين فيقتضي ان لا يتحقق المشروط وهو الالف والنون

الا في احد الشرطين اي في الاسم او في الصفة وليس الامر كذلك بل يتحقق

في كلا الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يصح الترديد بين الشرطين

باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين

لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في الكلي كل الشرطين فيصح الترديد

ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في بحث وزن الفعل فقال وزن

الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص به اي شرطه اختصاص ذلك الوزن

بالفعل بان لا يوجد في الاسم الا منقولا عن فعل او اعجميا فان قيل لا فائدة في هذا

الجزء لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى ان الوزن

المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار قال الحاجة قلنا

كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول زيد

ابو عمرو واخو فلان واستاذه ونحوها من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص

والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص

بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاص

فيه لانه قسيم الاختصاص فيقيد الخبر فاعرف كشمر مبنيا للفاعل مشددا

وضرب مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا استخرج واعد ونحوهما

مما لم يوجد في الاسم الا منقولا او اعجميا ونحو خضم وبقم او يكون عطف على

قوله او يختص به وقوله في اوله خبر يكون قدم على الاسم وهو قوله زيادة اي مزيد

او على حقيقته وقوله كزيادته صفة زيادة اي كائنة كزيادة الفعل وهي احدى

حروف اتين نحو يزيد وتغلب واحمد ونرجس فالحاصل ان شرط وزن

الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل ووجود زيادة كزيادة

الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادته ولم يقل

او يغلب فيه كما قال البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب الغلبة

فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال

انما قال هذا دون ذاك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية

بناء على الدليل وهو وجود مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب علما

لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال او بغلبته
فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس
الغلبة معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع
فان قيل قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل
فان وزنه ليس بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلثة انواع افعل التفضيل نحو افضل
وافعل الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو ارنب وفي الفعل نوعان الفعل الماضي
من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود
زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم
بل وزنه غالبا في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود
زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة انواع
كما ذكرتم وافعل خمسة انواع افعل التعجب نحو ما احسن زيدا وافعل المتكلم
من المضارع من باب افعل الصفة نحو احمر من حمر عمرو وافعل المتكلم من باب
اخر نحو افتح وافعل الماضي من باب الافعال مما جاء لابتداء الفعل غير مبني
على الثلاثي نحو الح واشفق افعل الماضي من باب الافعال مما له ثلاثي نحو
اخرج فافعل التفضيل يعارض افعل التعجب وافعل الصفة يعارض افعل
المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ محصورة يعارضها افعال الماضي لما جاء
في باب الافعال ابتداء الفعل فبقي افعل المتكلم من المضارع من باب اخر وافعال
الماضي من باب الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض فثبت غلبته في الفعل

فان قيل تعريف الاول الزيادة مشكل لان اوله اخر عين الزيادة فيلزم اتحاد
الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان
الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون
والاعم يصلح ظرفا للاخص او يقال معناه اول حروف الاصول زيادة او يقال
معناه في اوله صفة الزيادة وهو غير قابل للتاء حال من ضمير المتصل في اوله
واما اشتراط كونه غير قابل للتاء لانه قبلها خرج عن وزن فعل فلا يتحقق
شبهه به فان قيل اسود قابل للتاء بمجي اسودة للحية الانثى مع انه ممتنع عن الصرف
للوصف ووزن الفعل قيل قد مر جوابه فان قيل اربع قابل للتاء مع ان فيه
وزن الفعل وانما لم يمتنع عن الصرف لعدم سبب اخر قيل المراد التاء
التاء اللاحقة قياسا بخلاف اربعة فانه يقبلها على خلاف القياس اذ القياس
ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر ومن ثم اي ولاجل اشتراط عدم قبول
التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وقد
وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء فيوجد المشروط
وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لان
وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذ المشروط يوجد بعلته عند وجود
الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا ان يقال الشرط
في حكم العلة كحفر البير في الطريق فيؤثر في وجود الحكم وانصرف يعمل مع
الوصف الاصلي يقال جمل يعمل اي قوي على العمل وانما انصرف للزوم عدم
المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم

المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يعمل لعتو لما التاء نكرة حيث يقال انا قدته يعمله
اي قوية على العمل فبعدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف اما اذا سمي به كان
غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان العلل منع الصرف
شرع في بيان ما ذهب تاثير هذه العلل بذهابه فقال وما فيه علمية موثرة
فكلمة ما موصولة اي الاسم الذي فيه علمية موجبة مع غيرها منع الصرف
سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب
والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل
وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وحبلى اذا سمي بها فان العلمية غير موثرة
فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد
العلمية وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف موثرا والعلمية شرطا
وههنا قد جعل العلمية موثرة لانه قال وما فيه تعريف موثر فما هذا الا تناقض
قلنا انما جعل العلمية ههنا موثرة اما بناء على اصطلاح غيره او للتجوز بارادة
التعريف العلمي من العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا نكر
للشرط وهو الظاهر او للظرف فان كانت للشرط كان قوله صرف جواب
الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما الموصولة وان كانت للظرف وكان
قوله صرف خبر لما الموصولة وقوله اذا نكر ظرف لقوله صرف اي الاسم الذي
فيه علمية موثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو رب سعاد وقطام
لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في اشتهر

لا تقبل الجمعية بان سمي جماعة بزيد مثلا فيقول كم من زيد لقيته او رب زيد لقيته
واما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحبه بصفة من الصفات فحينئذ
جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي
لكل جبار مبطل قهار محق وكما يقال رب حاتم اي رب جواد وانما صرف وقت
تنكيره لما تبين اي لدليل ظهر قبل هذا بطريق الاستلزام من انها باي
ما اي من ان العلمية لا تجامع حال كونها موثرة الا ما هي شرط فيه كلمة ما عبارة
عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لتجامع اي لا تجامع سببا
من الاسباب حال كونها موثرة الا سببا هي اي العلمية شرط في ذلك السبب
وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم
وقوله الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول اي لا تجامع
موثرة غير ما فيه شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كعمر واحمد فانها لا تجامعهما
موثرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها
ليس بشرط فيهما حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم لما قال وما فيه
علمية موثرة اذا نكر صرف كان لواهم ان يتوهم ان هذه القضا بطة ليست
بكلية لجواز ان يفرض اسم يجتمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل
والعلمية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه سببان العدل ووزن الفعل لما ان
ان العلمية بشرط فيه حتى ينعدم المشروط عدم الشرط فرفع وهمه بقوله
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يكون
الا سبب احدهما اي فلا يوجد الا احدهما اذا المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد

الشكلين سبان وفي هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب
الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في الخارج سبب غيرهما وان
قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء
الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى لحد منهما
فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما ويمكن ان يقدر
بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى
واللفظ وفيه نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق
عليه قوله غير ما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل
المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما او احد منهما واجيب
بان مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل
وغيرهما وان كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ
المستثنى منه حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان
ما صدق عليه خاصا الا يرى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي
طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق
واحدة منهن مع انه استثناء الكل من حيث المعنى لان ما صدق عليه
قوله نسائي ليس هذه الاربعة المستثناة لكن جعل استثناء البعض من الكل
باعتبار ان مفهوم قوله نسائي يتناول الاربع المستثناة وغيرها وان كان
ما صدق عليه هي الاربعة المستثناة فالحاصل ان استثناء الكل من الكل لفظا
باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم لشرط صحة

التكلم لاحتمال الحكم فافهم فاذا نكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية
فيه مؤثرة بقي بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق المشروطية حيث يعدم المشروط
عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق
السببية لا بطريق المشروطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش
بنصب الاخفش لا غير في مثل احمر المراد بمثل احمر كل ما كان صفة في اصله مقترنا
بسبب اخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران علما حالا عن معنى المماثلة اي
خالف سيبويه الاخفش فيما مماثل احمر حال كونه علما او تميز عن النسبة بالاضافة
منقول عن الموصوف اي في علم مثل احمر على نحو على التمرة مثلها زبدا اي على التمر زبد
مثلها وليس متعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه
حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير ودل على قوله اذا نكر فانه
ظرف خالف اي خالف سيبويه الاخفش في مثل احمر وقت تنكيره وذكر في شرح
الاولى رفع الاخفش لان الاخفش ثلثه احدها استاد سيبويه وهو ابو
ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه
وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمراد هٰهنا تلميذه وكذا صرح المصنف في شرح
المفصل فلو نصب الاخفش كانت نسبة المخالفة قصدا الى الاستاذ وهي
غير ملائمة برتبته وفيه نظر لان نسبة المخالفة الى التلميذ ابعد من الملائمة
لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لاظهار الحق فلا باس بها من كلا
الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاد والتلميذ جميعا في عبارة
الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف يعني خالف ابو حنيفة

ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رح فلا وجه لما ذكره
بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا يكون
هذا الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف الا مثل احمر فانه اذا نكر بعد العلمية ففيه شبه
منصرف اعتبار الصفة الاصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الاصلية
في اسود اسما للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية
التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسود اسما للحية فان الوصف
فيه معتبر عنده لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة
الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية
الاسود بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط المانع يعتبر بعد زوال المانع
وللاخفش ان يقول ان الوصفية تزول بالعلمية المتضاد بينهما والعلمية لا تزول
بالتنكير لان التنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية بان يسمي جماعة بالجمل وبان
يجعل الاسم جنسا نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر
بعد التنكير الى معناه الاصلي وهو من له الحمرة فكيف يعتبر الوصف الاصلي
بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد
التنكير بل المراد انه كالثابت لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا
في جمع احمر حمر وان كان علما وفي احمد احامد فلولا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ
لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب
قوله اعتبارا على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الصفة

ولیس معتدب احمر بشخصی دیی حمره بر بر شخص تسمی بهذا اللفظ سوا کان اسودا و ابیض و احمر کذا افاده الوضی

فاعلم

الاصلية او على انه تميز عن نسبة في مثل الحمر اي خالف سيبويه الاخفش من حيث اعتباره
الصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش حال كونه
ذا اعتبار الصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر يقع ظرفا كثيرا اي
خالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره للصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق
بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل رجع القهقرى او بحذف مضاف
اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار للصفة الاصلية واضافة المخالفة
الى الاعتبار من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض
الشارحين لان نصب قوله اعتبارا لجميع ما ذكرنا من الوجوه لا لكونه مفعولا له
لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاخفش
والمعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون
بدل اشتمال من قوله سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه
اعتباره للصفة الاصلية والجار والمجرور في كل محل النصب على انه مفعول به
لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان
سيبويه يعتبر الصفة الاصلية في نحو احمر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم ههنا
اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر
الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا فيلزمه ان يعتبره في حال العلمية
لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
عنه بقوله ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف
الاصلي والمراد بباب حاتم كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء علميته لما يلزم من

فكف

اعتباره اعتبار متضادين وهو الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية
وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد موثرا تاما لزم
توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان
علة الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم عند ثبوته اجتماع كلا الجزئين معا
فيلزم مصاحبة الضدين لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصلي ههنا
لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد وحدة فردية بخلاف
اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد
لكنه واحد وحدة نوعية وهو جائز ووجه التضاد بين العلمية والوصفية
ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين في حكم واحد
في حاتم انما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصف القائمتين وليس المدعي
هذا بل المدعي ان سيبويه ان اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير في احمر وان
كان زايلا فيلزمه ان يعتبره في حال العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للصفة الاصلية الزايلة والعلمية القايمة لما ان الوصف الاصلي
معتبر عنده لاصالته وان كان زايلا كما في احمر بعد التنكير وكما في اسود
بعد غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القايمة والصفة الاصلية الزايلة
اذ لا تنافي بين كون الشيء وصفا وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في
لفظ واحد الوصف الزايل والعلمية القايمة قيل سلمنا ان العلمية قايمة
والوصف زايل لكن كون الوصف زايلا والعلمية قايمة ينافي الاجتماع ولا ينافي
التضاد فيتحقق الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار

الضدين في حكم واحد كما مر فان قيل قد جاز اعتبار متضادين في حكم واحد
كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول اختلاف اخر الكلمة وتحمل
الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليستا بعلتين حقيقيتين
طبيعيتين لمنع الصرف بل هما علتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف
واعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية
الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف اخر الكلمة
وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا امر للعقل قيل فلا يلزم من اعتبار
الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبارهما بدون التاثير
الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد
منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة
وزوال حالة اخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار ضدين في حكمين لا في
حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعلق بقوله ولا يلزم والنفي اذا دخل
على فعل فيه قيد توجه ذلك النفي اولا الى ذلك القيد وبقي اصل الفعل
مثبتا كقولك لم ياتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا
لفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتم ان لم يلزم اعتبار
المتضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل
المنفي اي انتفاء لزوم باب حاتم سيبويه لما يلزم من اعتبار الضدين
فيصح المعنى وجميع الباب باللام او بالاضافة اللام في الباب للعهد والباء
للسببية متعلق بقوله يجري اي جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف

والاضافة يجر بالكسر لجملة تبين لقوله وجميع الباب يجر بصورة الكسر اذ الكسر من
القاب البنا فيستعمل الا بتجوز ابر والابد من حذف او تجوز فان قيل الاقاية في قوله
بالكسر انما يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة يجر قيل ليس الامر كذلك
بل هذا القيد مناط الفائدة ومدارها اي غير المنصرف بغير لام واضافة يجر لكن
بصورة الفتحة وبعد اللام والاضافة يجر بصورة الكسر نحو مررت بالاحمر وبعمركم
والخلف في تعليل الجرارة بصورة الكسر فمن قال ان الجر والتنوين كلاهما
يسقطان من غير المنصرف قصدا قال انما يجر لان اللام والاضافة لكونهما
من معظم خواص الاسم يقويان جهة الاسمية ويبعدان عن معنى الفعل
فيضعف تاثير شبهه فصار كالاسم منصرفا وانما كانتا من معظم خواص الاسم لانهما
يمتزجان به امتزاجا تاما ويجعلان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقام التنوين
الذي هو زيادة تنافي منع الفعل لكالته على القطع عما بعده والفعل متصل بفاعله
بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانهما لا يمتزجان امتزاجا ولا يحدثان
في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يقيدهما فلم يجر غير المنصرف
بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه تبعا للتنوين قال
انما يجر لان الجر يسقط منه تبعا للتنوين الساقط لشبه الفعل بل اللام
والاضافة فلم يتبعه الجر فبقي الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ
عن تقسيم المعرب باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم اخر للمعرب باعتبار
اقسام الاعراب فقال المرفوع ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة
عن اسم او معرب والجملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب اشتمل على علم الفاعلية

اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاء بني زيد وابوه او الزيدان سواء

كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اللفظي والتقديري لان

اللفظ يشملهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو

جاءني هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا

ثم قوله المرفوعات مبتداء وهو ضمير المنفصل لا محل له من الاعراب وهو عايد

الى المرفوعات وانما ذكره ووحده مع ان المرفوعات جمع مونث نظرا الى الخبر المرفوعات

او لانه عايد اليها بتاويل كل واحد او لانه عايد الى المرفوع المذكور معنى لدلالة

المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده

الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمونث يكون الصفات غير العقلاء

ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع

دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد

وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع

مسايلها ويمكن ان يقول قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا

ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات

وكان سايلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية

يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الحصلة المنسوبة الى الفاعل

فيدخل الملحقات ويحتمل ان يكون التاء والياء لافادة معنى المصدرية اي كونه

فاعلا فيراد كونه فاعلا حقيقة او حكما ليدخل الملحقات وانما دل على علم الفاعلية

ولم يقل على الرفع ليتناول الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه

في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب

فمنه الفاعل مبتدأ تقدم خبره والفاء للتفسير اى فمن ما اشتمل على علم الفاعلية

او فمن المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرف من التاويلات في هو

ما اشتمل وانما قدم الفاعل على ساير المرفوعات لانه اصل المرفوعات لا ملحق به

على الصحيح لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل

الجملتين في الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان

الفعل هو الاصل فيما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف

المبتداء فانه ليس بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدا معنوي واللفظي

اقوى من المعنوى واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان

الفاعل اشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده بخلاف

المبتدا وفيه نظر لان الركنية لا تنافي الحذف الا ترى ان المبتداء والخبر ركنان

وقد جاز حذفهما فعدم حذف الفاعل لا يدل على ركنيته فكيف يدل على كونه اشد

في باب الركنية ولان رفع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا فان رفعه

قد ينسخ بدخول باب ان وعلت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ

ايضا بدخول الحروف الزايدة نحو كفى بالله وما جاءني من احد واجيب بان الزايد

مما لا يعتد بها وقيل اصل المرفوعات المبتداء وهو مذهب سيبويه لانه باق

على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا

او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه وجموده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قايم

فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق ولان عامله لا يكون

وفيه نظر لان التاويل كل واحد لا يستقيم هيهنا وفيه ان اللام في التاويلات يبطل معنى الجمعية او نقول من في التاويل للتبعيض

وساير المرفوعات

لان احد التاويلات في هو ما اشتمل ان تذكيره وافراده باعتبار الخبر وهو لا يستقيم هيهنا الا ان يقال ان اللام للجنس فيبطل معنى الجمعية والجنس يقع على الواحد والجمع او يقال ان من في قوله من التاويلات للتبعيض كذا افاد في السماع

والصحيح هو الاول كذا في حواشي الصباح عن صاحب المواقف

اي على مذهب الفصحاء

الا مشتقا ولان المبتدا يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم
عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل
او شبهه اي الفاعل اسم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسمي الفاعل
والمفعول واسم التفضيل ولقايل ان يقول قد اسند اليه معنى الفعل ايضا
كالظرف نحو زيد في داره عمرو يعبر عنه معنى الفعل لا يشبهه فقوله او شبهه
اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف ولا يندرج فان اندرج لم يصدق
عنه وما هو معنى العلية
قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان
اي في بحث الحال
حقه ان يذكر ههنا ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد
الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب
المصنف رحمه الله تعالى وعند الاكثرين هو الفعل المقدر واسم الفاعل
اي العامل
لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب المصنف رح هنا مذهب الجمهور لم ينقل
في تعريفه او معناه او شبه الفعل واتى بالواو شبهه ليتناول زيد قايم
وعمرو حسن وجهه وقدم عليه عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اي
وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في ضرب زيد
لانه مما اسند اليه الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير
لا الى زيد قيل اسند ايضا واسنادا ليه متكرر حيث اسند الفعل اولا الى الضمير
ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فتكرر الاسناد
ويتقوى الحكم كذا في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم
من توهم ان الفعل فيه مسند الى زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل

فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان
وقدم عليه وفي له على جهة قيامه به حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك
الفعل بذلك الاسم ولم يقل قيام الفعل به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول
اي لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو
ضرب زيد وزيد مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم
عليه لكن لا على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد
اي على صيغة المعلوم ه اي على صيغة المجهول ه
القاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم
فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه ولم يقل على قيامه به او
قايما به ليلا يخرج نحو مات زيد وطال عمرو فان الموت ليس بقايم بزيد وكذا
الطول ليس بقايم بعمرو ولكنهما على جهة انهما قايمان بهما فان قيل يدخل في
هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا نحو جاءني زيد اخوك وقايم زيد وعمرو
حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السابق
وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى ما اسند اليه الفعل بلا
تبعية او غير تابع مثل قايم زيد مثال الفاعل الذي اسند اليه الفعل وزيد
في بعض النسخ وزيد قايم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذي اسند اليه شبه
الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه فقال والاصل
ان يلي الفعل اي الاولى ان يقارن الفاعل الذي اسند اليه بحيث لا يتخلل
بينه وبين الفعل شيء من المفاعيل ولواحقها لان الفاعل كالجزء منه لانه

الفعل لا يفيد بعضه ولو قال وكلا ولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن اما
الاولى فلتكرار الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف الاولى فانه
لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعات الاشتقاق وهي من المحسنات
على ما عرف في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر في بحث
الوصف اي ولاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل جاز ضرب غلامه زيد
بنصب غلامه ورفع زيد اي جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد
حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب غلامه زيدا
برفع غلامه ونصب زيدا اي وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر
لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه
وهذا عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فان ضمير
ربه عايد الى عدي وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر لا لعدي اي جزى
رب الجزاء لكالمتجزي المتقدم عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي على الضمير
فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم يعتبر التفسير بزيد
كما اعتبر في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني قيل الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير
يختص بالعمدة والضمير في غلامه مضاف اليه وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر
المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر
مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة
اقتضاء الفعل ولا كذلك ههنا اذ المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي

في اقتضاء الفاعل والمفعول به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل
يتوقف تصور ماهيته على المفعول به كالضرب مثلا فانه اسم لاستعمال الة التاديب
في قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الالة كذلك لا يتصور بدون
تلك المحل غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول
به ليس بركن فتحقق الضرورة في كلتا الصورتين واجيب بان المراد بالضرورة
ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني ان الاضمار قبل
الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام
العرب فنحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا يوجد تلك الضرورة
ههنا لصحته محل ما ورد على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام
الفاعل شرع في بيان حكم اخر وهو وجوب تقديمه وتاخيره فقال واذا انتفى
الاعراب فيهما اي في الفاعل والمفعول لفظا تقديرا اي من حيث اللفظ والقرينة
عطف على الاعراب اي انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما
ومفعولية الاخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل
مضمرا متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
نحو ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول
الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها اي معنى الا
وهو انما فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما
ضرب زيد عمرا واعلم ان انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما
بمعنى الا تساهل ثم كون انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالمذكور

في المفتاح وغيره هو ان انما متضمنة لمعنى ما والا لانه بمعنى ما والا وقوله وجب تقديمه
جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول الماني
الصورة الاولى اي في صورة انتفاء الاعراب فيهما فالقرينة فللتحذر عن الالتباس
بخلاف ما لو وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدي موسى وضربت
موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب الاول ورفع الثاني
فان فيها قرينة مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول والتانيثة في الثاني
واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة
حالية وهو عدم صلاح الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل
لعدم الالتباس فان قيل قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم
المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واحتمل الوجهان
احدهما ان يكون موسى مبتدا والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى
مفعولا تقدم على الفعل وكذا في قايم زيد احتمل الوجهان احدهما ان يكون اقايم
مبتدا وما بعده فاعل الساد مسد الخبر والثاني ان يكون اقايم تاخير المبتدا
عنه وكذا في غيرهما مما احتمل فيه الوجهان او الوجوه فلا بد من بيان الفرق
بين صورة الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه قيل الفرق مبني على تمهيد
اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف اصل والاخر على الاصل فقصد
ما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق
ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستقيم فيخل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة
للاصل كانا جايزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق

ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جملة هما من باب
ذلك بيان كردن
الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممتنع واذا عرفت هذا
فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او مقالية وقصدت
فاعلية عيسى كنت ملتبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن
المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم تقصده
اي
فيلزم الالتباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز في موسى
الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقديم المفعول
على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا
خلاف الاصل اذ الاصل في الخبر الافراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم
اللبس وكذا اقائم زيد حيث يجوز في اقائم الوجهان لاستوائهما في مخالفة
الاصل على ما سيبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر
الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه
واما في الصورة الثانية اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله
مانع من تاخيره لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل انه لا يتخلل
المفعول بينه وبين الفعل فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واما في الصورة الثالثة
اي في صورة وقوع المفعول بعد الا ومعناها فلانه لو اخر لانقلب المقصود
وذلك لان المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل
لانقلب ذلك الى قصر المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمروا ان زيدا
ليس ضاربا لاحد الا العمرو واما عمرو فجاز ان يكون مضروبا لغيره وتقديم

المفعول اي بقولك ما ضرب عمرا الا زيد بعكس ثم هذا اذا وقع المفعول فقط بعد
الا او معناها اما اذا وقع بعد الا ومعناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه
جائز عند المحققين سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على الفاعل بقرينة
او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد احدا الا عمرا زيدا بحيث
لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لان الانحصار انما يقع فيما يلي الا فلو ذكر
الفاعل بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فكانك
قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت
ما ضرب الا عمرا زيد فكانك قلت المضروب عمرو لا غير وذهب بعضهم
الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على زيد وقصد
استثناء امرين من امرين اما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين باداة
واحدة بلا عطف وهو لا يجوز لضعف الحرف واما الاول فللزوم الالتباس
بالثاني ثم لما بين المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع في
بيان المواضع التي وجب فيها تاخيره عنه فقال واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
مفعول اي ضمير عائد الى مفعول نحو قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه او وقع
الفاعل بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او بعد معناها اي معنى الا
وهو انما نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به اي بالفعل مفعوله اي مفعول
الفعل وهو اي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا
انت وقوله وجب تاخيره جواب الشرط السابقة اي وجب تاخير الفاعل
عن المفعول اما في الصورة الاولى اي في صورة اتصال ضمير المفعول فللتحرز

عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اي في صورة وقوعه بعد
الا او معناها فليلا ينقلب الحصر المقصود لان المقصود منه حصر المفعول
على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لانقلب ذلك الى حصر الفاعل على المفعول
اذ معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا لاحد الا لزيد واما
زيد فيجوز ان يكون ضاربا لغيره وتقديم الفاعل اي بقولك ما ضرب زيد الا عمرا
ينعكس ثم هذا اذا وقع مجرد مفعوله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا
او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا فانه جايز لبقاء الانحصار المقصود
على حاله وقيل لا حاجة الى هذا القيد كما هو الظاهر لفظ المصنف لان مثل
وصرح قوله وهو لا يزال في معز حاله
هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرا مفعول فعل محذوف فليس فيه
تقديم فاعل على مفعول واما في الصورة الثالثة اي في صورة اتصال المفعول
لان اتصال المفعول مانع عن تاخيره لمنافاة الاتصال الفعل والفاعل وهو
غير متصل احتراز عما اذا كان الفاعل متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم
الفاعل على المفعول على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد
اي فلما يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا العلة
لان قيام القرينة شرط للحذف لا علة بل العلة الايجاز والاقتصار اي وقت
حصول قرينة دالة على المحذوف وتعيين المحذوف وقوله جوازا صفة
مصدر محذوف اي وقد يحذف حذفا جايزا للايجاز والاقتصار مع حصول
الغرض بالقرينة كقولك زيد خبر مبتدا محذوف والقول بمعنى المقول
اي هو مثل مقولك وزيد بدل من المقول اي كزيد والرفع محلي وفي بعض

فاعلم

هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان الفاعل
في نحو ما ضرب الا عمرا زيد فينبغي ان يجب تقديمه
وليس كذلك بل يجوز فاجاب ان مجرد الفاعل
اذا وقع بعد الا وجب تقديمه

النسخ في مثل زيد من ثمّ كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوابًا فعلى هذا يكون زيد
مضاف اليه والرفع محكي عن التقدير بن وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة
زيد وكلمة من موصولة وقال صلته اي زيد المقول الذي قال من قام كلمة
من استفهامية مبتدا، وقام خبره والجملة الاستفهامية مقولة قال فزيد الواقع
في الجواب فاعل فعل محذوف اي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو
قام المذكور في السؤال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام
ليطابق الجواب السؤال وهو من قام لانه جملة اسمية فيجب ان يكون الجواب
لذلك الجواب كذلك ولن يكون ذلك الا بتقدير الخبر قيل لو جعل هذا من باب
حذف الخبر يطابق السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سوال
عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق الجواب السؤال من حيث المعنى او يقال حذف الخبر يوجب
حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شطرها والقليل في الحذف اولى
ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق كما في المثال المذكور يكون
بقرينة السؤال المقدر كقول ضرار بن النهشلي في مرثية يزيد بن نهشل
وليبك يزيد ضارع لخصومة الواو في قوله وليبك ليست بداخلة في البيت بل هي
من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غايب مبني للمفعول وقوله
يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله ليبك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر بالبكاء بقوله
ليبك يزيد اي على يزيد على صيغة المجهول حرك السامع ان يسال قايلا من يبكيه

آخر مصراع اول شد عروض
آخر مصراع ثاني گشت ضرب

وجعل هذا السؤال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع اي يبكيه ضارع عاجز
عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السؤال المقدر عليه واللام
في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع والذي لم يعتمد الشي لان
الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يعجز عند الخصومة او بقوله
يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه اي خصومته مع غيره
وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخواته وان يزيد كان ظهير
الضارعين ومعين الضعفا وقيل اللام للعلة ان اريد خصومة غيره معه وفيه
نظر لان الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة عجزه وقت خصومة غيره اياه وكونه
يزيد ظهر الضارعين ومعين الضعفا فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين
واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا لقوله
ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اي ضارع لاجل خصومة غيره معه هذا البيت
من كتاب سيبويه واخره ومختبط مما تطيح الطوائح قوله ومختبط عطف
على ضارع اي يبكيه ضارع ومختبط وهو سايل العطايا من غير وسيلة وانما
يبكيه مختبط لان يزيد معطي السايلين من غير وسيلة قوله مما تطيح الطوائح
اي مما اذهب الحوادث ماله متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة
من السببية وما مصدرية والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية الاطاحة هو
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس
المطيحات والمطيحة هي الحادثة المهلكة اي يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوائح
ماله اي لاجل اهلاك المهلكات ماله او متعلق بقوله ليبك اي ليبك يزيد

لاجل الطائحة الرياح يزيد اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغي ان
يبكي على يزيد كل ذليل لا ناصر له وكل فقير سايل اصابته حوادث الزمان واهلكته
بالدوانه لم يجد من يغيثه فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله
ووجوبا عطف على قوله جوازا اي يحذف حذفا واجبا في مثل وان احد من
المشركين استجارك اي في مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل
محذوف يفسره استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك
والمراد بالمثل كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين
المفسر والمفسر فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بأي وان وعطف البيان
نحو رايت غضنفرا اي اسدا او نحو قوله تعالى ونادينـاه ان يا ابراهيم ونحو جاءني
ابو الفضل زيد قيل ذلك التفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع
بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا قد يكون
المفسر تفسير المحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث
حذف الفعل والفاعل جميعا فقال وقد يحذفان اي الفعل والفاعل القيام
قرينة نظيره مثل نعم لمن قال الجار والمجرور صفة نعم اي نعم المقول لمن قال
او حالا اي مثل نعم مقولة لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد وحذف
الفعل والفاعل بكلاله نعم التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز
لا واجب ونعم قرينة لا ساد مسد الجملة كذا قالوا ولقايل ان يقول ان سد
الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فايدته كما في اقام الزيدان ولا شك
ان نعم يفيد فايدة الجملة المحذوفة فيكون مسدا قرينة المحذوف ونعم

شياد مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا واجبا لان الجملة لم يستعمل
بعد حرف التصديق في موضع وانا امانة الوجوب والجواب عند ظاهر وللشامل
ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم اخر له وهو لا اضمار
وبحاب
ان نسم حرف لان يشتغل بغايته فيما بينهما غير مستقيم
عند التنازع وذكر ساير احكام التنازع استطرادا فقال واذا تنازع الفعلان
اسما ظاهرا بعدهما اي بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان نازع
متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى واحد فيكون
من باب تجاذبنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة
لظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل والتنازع
لا يختص بالفعلين بل يجري في غيرهما من الصفات ايضا نحو زيد ضارب
ومكرم عمروا او مكرم شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق
فيه التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضا نحو
ما جاء في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت
على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيد بالظاهر
احترازا عن المضمر فان التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز
اعمال كل واحد منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم او ضرب
واكرم على صيغة الغايب او ضربك واكرمك على صيغة المخاطب كان كل
من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالاخر
ان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر فلما لم يجر
في المتصل لم يجر في المنفصل طردا للباب وانما قيد بقوله بعدهما لان الاسم

الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلتحق بالفعل الاول هو بحضر قبل المتكلم
بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت
واكرمت وضربت زيدا واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في التركيب
ثم عند احد كان البصريين ذهبوا الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في
الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهر والكوفيين الى اعمال
الاول واضمار الفاعل والمفعول الثاني الا ان يمنع مانع فيظهره على ما ياتي
في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى اخره قيل المراد بالتنازع التنازع
في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا قصد توجه الفعلين الى اسم
واحد في القلب والفاء في قوله فقد يكون جواب اذا فعلى هذا يكون
الفاء في قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير والجزاء
محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل واحد
منهما على هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت ايضا للتفسير ويحتمل ان يكون
الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني الى اخره اي فقد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اي في فاعلية الاسم الظاهر وياء النسبة
مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا نحو ضربني واكرمني زيد
وقد يكون واقعا في المفعولية اي مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه
مفعولا نحو ضربت واكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية
مختلفين في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر
والاخر مفعوليته ايضا نحو ضربني واكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين

على انه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما المدلول
بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله في الفاعلية والمفعولية بواسطة
العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
مع حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها
هو ذلك المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها ولقايل ان يقول لو كان ذلك حالا
من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون
يلزم اعمال الضمير العايد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا ممتنع
ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون حالا
من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان يكون
عاملها معنوي مفهوما من الكلام من حيث فيكون من باب اعمال مفهوم
الكلام ولا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف اي
ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما رافعا والاخر ناصبا وقوله
ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لايقاع الفصل بين
المنسوب الى البصرة بمعنى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة
اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة اعمال الثاني عطف على الجزاء المحذوف
اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون
اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في
الاختيار والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين
الى المطلوب فهو على اخذه اقدر وبان اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل

والمعمول وهو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وما يستفاضه
الاستعمال على ذلك في القران وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه
حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني
عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا حيث اعمل الثاني
اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه لما مر ومنه قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب حيث اعمل الثاني ولا لقيل واستشعرته
كما ذكرنا ومنه قول الاخر قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى
غريمها حيث اعمل الثاني في كل المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لولا ذلك
لقيل فوفاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل معنى هو
غريمها باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له حيث وقع
خبرا لعزة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت غير من هي له
يجب فيها ابراز الضمير اذا لم يضمر على شريطة التفسير فلما لم يبرز الضمير دل انه
قد اعمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز
الضمير في ممطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث وقع خبر
العزة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمر بشريطة التفسير لان الغريم تفسير
لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون اي نحاة الكوفة اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو باعطاء
المطلوب اولى وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا كذلك اعمال
الاول فكان اولى وبقول امرء القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب

قليل

قليل من المال فان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فيه حتى ارتفع
به مع امكان اعمال الثاني وهو ولم اطلب اذا تفاوت في النظم بين نصبه ورفعه
قليل مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا اعمال الاول
مختارا لما اختاره الشاعر الفصيح اذ الفصيح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره
دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه ياتي في المتن ثم لما بين ان المختار اعمال
الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبهما
وبيان كيفية الاعمال فقال فان اعملت الثاني الفاء للتفسير وانما بدأ
بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اي فان اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل والمفعول اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر اي على موافقة
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا او ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني
واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا او ضربتاني واكرمت الهندين
وضربنني واكرمت الهندات وقوله دون الحذف ظرف اضمرت اي دون
حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه
الا اذا سد شيء مسده كما في ما جاءني الا زيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول
بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد
ونعم رجلا فان قيل لم يطرد الفاعل في الاول عند اعمال الثاني ليلا يلزم الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح ولا يصار اليه

مع امكان الاضمار خلافا للكسائي مفعول مطلق لفعل محذوف اي يخالف المولف
بالاضمار دون الحذف خلافا لكسائي فانه يقول بحذف الفاعل دون الاضمار
اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير
في الجملة جايز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون
سد شيء مسده فانه لم يوجد في كلامهم اصلا فان قيل قد جاء حذف الفاعل
بدون سد شيء مسده نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم في الثاني
فهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف الا انا في الاول
وهو فاعل ونحو اضربن حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا القوم
حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا لئلا يلتقي ساكنان وان اتيت خطا
لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعام في يوم ذي مسغبة حيث حذف
فاعل المصدر قلنا ان المصدر قاصر في العمل لا يجب في وجود الفاعل نحو قوله
فقوله اطعام في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء
كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل
لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع ويظهر اثر الخلاف
بين القايلين بالاضمار وبين القايل بالحذف في التثنية والجمع دون الواحد
لكون الضمير بارزا فيهما ومستترا فيه فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني
الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي الحذف واكرمت الزيدان او الزيدون
بخلاف ضربني واكرمني زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان
الفاعل في الفعل الاول مضمر مستتر عند القايلين بالاضمار ومحذوف عند القايل

بالحذف وقوله وجاز جملة معترضة لبيان خلاف للفراء والواو اعتراضية اي
وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله خلافا للفراء مفعول مطلق
اي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء فانه هو منع جواز ذلك للزوم احد
المحظورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عن الفراء تشريك
الرافعين او الاضمار بعد الاسم الظاهر كما في صورة تاخير المناصب فيقال ضربني
واكرمت زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه
وقوله وحذفت المفعول عطف على قوله اضمرت الفاعل اي وان عملت الثاني
حذفت المفعول ان اقتضى الفعل الاول المفعول ان استغنى عنه هذا شرط
استغني عن الجزاء المتقدم ما يغني عنه والجار والمجرور اعني عنه مفعول ما لم يسم
[illegible]
فاعله اي حذف المفعول اي كان مما استغني عنه بان لم يكن مفعولا لا
افعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت واعطاني زيد درهما لان
المفعول فضلة فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم الظاهر
عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحرزا عن سماجة التكرار وانما لم يضمر ذلك
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار في قولهم ربه رجلا
فشاذ والا اظهرت اي وان لم يستغن عنه بان كان مفعولا ثانيا من باب
علمت وكان الاول مذكورا اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه
حسبت وجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار
على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل

الثاني شرع في تفسير مذهب الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال عطف
ولئن اعملت الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني وان
اعملت الفعل الاول كما هو مذهب راي الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او
المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر
بلا اتفاق نحو ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني
الزيدين واضمرت المفعول ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على
القول المختار على وفق الظاهر نحو ضربني وضربته زيد وضربني وضربتهما
الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وانما اضمر المفعول في الثاني لان اضماره
ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضمر في
الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان اضماره الا ان يمنع مانع فظهر استثناء
منزع اي اضمرت المفعول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار
فحينئذ وجب اظهار المفعول وهو ما اذا كان المفعول ثانيا من باب علمت مع
ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا واعمل الاول وهو حسبني فجعل
الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع يمنع اضماره لانه لو اضمر مفردا خالف لمن
هو له وهو المفعول الاول وذلك غير جائز لوجوب اتحادهما فيما صدق عليه
في هذا الباب ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار
وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر يضمر نحو حسبني وحسبته اياه زيد

متعلقًا ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقول امرء القيس
من ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل والمال كفاني فقال وقول امرء القيس
فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه المقول
بمعنى المقول اي مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى اي لاجل فساد
معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف
المقصود لان كلمة لو تجعل المثبت من شرطه وجزائه او ما عطف على احدهما منفيا
والمعنى من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فان الاكرامين
منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان مثبتان فعلى هذا قوله
فلو انما اسعى لادنى معيشة اي انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت في سياق
لو وكذا قوله كفاني قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان
قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا القليل
من المال لانه صار منفيا بالعطف على جواب لو فيلزم من المصراع الاول
ان لا يكون طالبا لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو
تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني
ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الاول غير متوجه الى ما توجه
اليه الفعل الثاني بل الاول متوجه الى قليل من المال والثاني متوجه الى
المجد المؤثل وهو الملك العظيم بدلالة البيت الثاني وهو قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فكيف المعنى لو ثبت سعي لادنى
معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل

وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فيكف المعنى لو ثبت سعى لادنى معيشة كفاني قليل
من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل فلا يكون من باب
التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان متوجهين الى شيء واحد وقال الفاضل
الوافي في قوله ولم اطلب للحال دون العطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم
التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبت سعى لادنى معيشة وما كفاني
قليل من المال والحال اني اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال
الاول وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية
المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل
من المال مطلقا سواء طلبه او لم يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب
باعمال الاول ان كان قوله ولم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية دون الجزاء
او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد
المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله ليس منه
خبره وقوله كفاني في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قوله امرء القيس
واضافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول
ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه شرع في تعريفه بحد على
حدة فقال مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل
عنه كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون
ذكره ههنا مستدركا او قوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر

في اقيم اي واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكتفى لئلا يتوهم اسناد اقيم الى
قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل حيث
كان في الاصل مفعولاً فيه اي انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولاً فيه وصار
فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول ثم لما فرغ عن تعريف
مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اي وشرط مفعول
ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة
الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل
وغيرهما مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اي فعل ويفعل
ونحوهما مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجردا للفظ واللفظ
اذا اريد به مجردا للفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه
بها كما في لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادل قاهر والصفة المشتهرة
لمسمى فُعِل ويفعل كونه ماضيا مجهولاً ومضارعاً مجهولاً او كونه صيغة
المبني للمفعول فيكون المعنى اي تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع
المجهول وان تغير صيغة الفعل المبني للفاعل اي صيغة الفعل المبني للمفعول
ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله موهما ان كل مفعول صالح لاقامته
مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال
ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني
مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا

اسم الفاعل وصفة المشبهة

اسناد تام مركب از مبتدا وخبر و از فعل و فاعل بكويند

ومسندا اليه معا مع كون الاسنادين تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد عمرو افانه ضرب
وان كان مسندا او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول
الثالث من باب اعلمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعليه عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى بخلاف
اعلمت زيدا هندا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي المفعول
له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم وبطل السؤال عن الكمية قبل تمام
الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة المفعول بعد اظهار
اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق يقال ضرب للتاديب وما قال
لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب لم ففيه وهاء لا يخفى لان المفعول له انما
انما يقع جوابا للم لكونه صالحا للجواب بلم ولا تفاوت تلك الصلاحية بعد
اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب يصلح جوابا لمن قال لم ضربت كما ان
تاديبا صلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلل بعض
الشارحين بان النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل
صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من هذا الدليل
جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس المراد كذلك بل المنع مطلقا ولان
هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما قصد ظرفيته
مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب كالاشعار وقد صح ذلك
يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند اليه الفعل فلا يخلو

اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف يتغير ماهية المفعول
معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع الاسناد اليه اذ الواو
يمنع الاسناد فظهر الفرق بين المفاعيل التي لا تقع موقع الفاعل شرع في بيان ما يقع
موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في الكلام مع غيره من ساير
المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف
الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر تعين له اي تعين المفعول به
لاقامته مقام الفاعل لكون اسناد الفعل اليه حقيقة والى غيره من الملابسات
مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها فان قيل لم لا يترجح المفعول
المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل
لان الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول
الفعل لان كل مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فانه مقتضى مدلوله
من حيث ان المصدر يقتضي المحل من جهة الوقوع عليه ولا يستلزمه فان
الضرب في ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر
على ذلك المحل لكن لا باعتبار المصدرية بل باعتبار صفة التعدية فان نفس
المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر
اللازمة فثبت ان احتياج الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول
به فلم يترجح عليه قيل انما لا يترجح هي عليه لان فعل المجهول غير مبني لواحد من
هذه المفاعيل فكان راجحا عليها فلذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل

المذكور كانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيدفكانه قال مثاله كذا لانه تعين ضرب زيد
كما ترى مع وجود غيرها من المفاعيل التي تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة
ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول
به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل ولقايل ان يقول ان قوله في الدار
مفعول بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح
الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديرفي شرط
نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير المكان وترك
نظير مفعول به بالواسطة وايضا له ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان
قوله اذا وجد وقوله تعين وقوله تقول امور مستقبلة وقوله تعين زيد ماض
اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ويوم ينفخ في الصور
ففزع من في السموات ومن في الارض فان لم تكن تامة لا ناقصة اي فان لم
يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء اي فجميع المفاعيل مستوية
في الاقامة لاستواء الجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه
مجازا فان قيل في كلام الشيخ رحمه الله نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع جميع
المفاعيل مع المفعول به لا يستقيم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع
ماسوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد
ان لم يوجد المفعول به فجميع ماسواه سواء في جواز الاقامة وعند وجوده
كانت سواء في عدم جواز الاقامة او نقول المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع

ما يذكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه
ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والا فالاولى سواء لكان احصر لترك
فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود على ما عرفت والمفعول
الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين
ثانيهما غير الاول فيتناول المفعول الاول من الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما عين الاول اولى من المفعول الثاني في اقامته مقام الفاعل لان
المفعول الاول من اعطيت زيدا درهما فيه معنى الفاعلية اذ هو عاط لانه
اي اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيدا جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو
مكتس وفي الثاني منهما معنى المفعولية لانه هو ماخوذ ومكتسى وما فيه
معنى الفاعلية فهو انسب والاولى باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند
اللبس نحو اعطي زيد عمرا فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذ
او ماخوذا بخلاف اعطيت زيدا درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذا بل تعين
كونه ماخوذا فلا لبس لاقامته ثم لما فرغ من بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله شرع في بحث المبتداء والخبر فقال ومنها المبتداء والخبر مبتداء
متقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل اي من المرفوعات المبتداء
والخبر انث الضمير هنا لتانيث المعاد وذكره ثمة لتذكيره الخبر وفي بعض
النسخ ومنه المبتداء والخبر اي ومما اشتمل على علم الفاعلية المبتداء
والخبر وفي بعض النسخ المبتداء والخبر فعلى هذا يكون المبتداء مبتداء
محذوف الخبر اي ومنها المبتداء والخبر او ومنه فلما حذف الخبر اكتفاء

بالذكر في الفاعل وكذلك حذف ذلك في ساير المرفوعات الاتية وانما جمع المبتدا
والخبر في فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اى الاصل فيهما الا ذكر
احدهما ذكر الاخر واما حذف احدهما فخلاف الاصل وكالاشتراك كهما في كون
عاملهما معنويا وغير ذلك فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
قوله المبتداء مبتدا وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم
خبر وقوله المجرد صفة الاسم وقوله اللفظية صفة العوامل اي العوامل
المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكليات
وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اى العوامل المنسوبة التى تلفظ اللافظ
ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثانى بمعنى الملفوظ اى العوامل
الملفوظة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض
جزئياتها في قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والمراد بالاسم
اعم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا فيدخل في الحد سواء عليهم ءانذرتهم
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وحق ان زيدا منطلق وفي قيد المجرد
عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه عامل لفظي وانما
اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان وعلمت كما فسرها
العلامة جار الله الزمخشري في المفصل لانه عرف المبتدا وحده فالحري ان
يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتداء والخبر
قايلا هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك
بينهما التجرد عن العوامل التى من شانها ان تدخل عليهما وهى الابواب الثلثة

رفعهما

ونزوعها ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك
مبتداه وليس بمجرد عن ملحاق العوامل اللفظية لان الباء زايدة الحرف
الزايد مما لا يعتد به وقوله مسندا اليه حال عن الضمير المستكن في قوله
المجرد والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وهو مما عمل
لانه حال معتمدة على ذي الحال وفيه احتراز عن خبر المبتداء والقسم الثاني
من المبتداء فانه خارج من هذا القسم فان قيل ما لم اتي بضمير الفصل
في حد المبتداء دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفي في
بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس
وصرح بذلك في بعضها ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفا وقيل
صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتداء وفاعله سد مسد
الخبر كما قام الزيدان لانه مسند اليه ولانه اسم لا صفة واقعة بعد حرف
النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي قصر الخبر على المبتداء
دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصورا على
زيد الا ان زيدا مقصورا على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الرافعة بعد حرف النفي والاستفهام
مقصورا على المبتداء لا ان المبتداء مقصورا على الاسم المذكور والصفة
المذكورة مبتداء بلا خلاف واجيب بانه قد يجي لقصر المبتداء على الخبر
كما يقال الكرم هو التقوي ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي
اولئك هم المقصورون على الفلاح لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم

وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصورًا على الاسم المذكور والصفة
المذكورة فلا يكون المبتداء غيرهما فيحصل به رد زعم فان قيل التجريد عن
العوامل اللفظية تقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب
تقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتداء عامل قط قيل سلمنا
ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق
فم الركية والركية البير وقولك سبحان الذي صغر جسم البعوض
وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية
العدم الاصلي اماتة وهنا من هذا القبيل فان قيل التجريد لنفي الوجود
من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتداء
هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل يوجب نفي العموم
كقولك لم يقم كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت
ان نفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد
نفي الحكم عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض
لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق
ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم
ذلك بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد
لاحي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل
عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى سلب البسيط فيفيد نفي العموم

ونفي العموم

ونفي العموم يحتمل شمول العدم ولا فرق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالدليل
الخارجي كما في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وان الله لا يحب كل
افاك اثيم ولا تطع كل حلاف وذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على ان
المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله
العوامل للجنس دون الاستغراق فبطل معنى الجملة الجميعة اي المبتداء هو
الاسم المجرد عن ماهية العامل اللفظي فلا يرد ما ذكر اصلا وقوله او الصفة
عطف على قوله الاسم اي المبتداء هو الاسم المذكور او الصفة الواقعة بعد
حرف النفي الاستفهام وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدهما ليحصل
الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قايم زيد فان الصفة ليست بمبتداء
لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع
وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدود دون
الحد وضابطة تقسيم المحدود ان يذكر في صدر الحد ما يتناول كلا
القسمين وههنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد
بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسيم الصفة
كما زعم بعض الشارحين فان قيل ان اريد قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين
القسمين يحصل بالنظر الى المجموع او بقوله مسندا اليه فان المبتدا في القسم
الاول مسند اليه وفي الثاني مسند به ولا يصح ان يراد قسيم الصفة لانه
يلزم تقسيم الحد اذ ليس في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله واقعة
حال من ضمير الواقعة اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة

مفردة والظاهر الذي بعدها مثنى او مجموعًا وانما قيد بالظاهر احترازًا عن الصفة
الرافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها رافعة لضمير عايد الى الزيدان
ولو كانت رافعة للظاهر لم يجز تثنيتها كما عرفت ان رافع الفاعل اذا تقدم
عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبر المبتدا الا ان قيل يخرج من هذا الحد مثل اقايم
انتما فان الصفة رافعة للمضمر مع انها مبتداء قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي
خلاف المستتر فلا يخرج ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهام
الرافعة لظاهر مبتداءة ايضا بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قايم زيد
فلو قال بعد حرف النفي او الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد
هل اختلفوا في ابتدائيته قال بعضهم انها مبتداءة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف
ان اختار الاول كان ذكر الاول لاصالتها وان اختار الثاني ذكرها تقييدًا
واحترازًا عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد كلام الموصول الرافعة لظاهر
مبتداءة ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القايم ابوه زيد فلو قال بعد حرف
النفي او الف الاستفهام او لام الموصول لكان اشمل قيل انما لم يعتبر وقوع
الصفة بعد كلام الموصول مبتداءة لان هذا القسم من المبتداء ضروري
يصار اليه لعدم وجه اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام
الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه توضيحه ان الاعراب ان يكون
على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعرب باعرابها عارية كما ان الا الاسمية
الكاينة بمعنى غير لما كانت في صورة الا الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعرب

باعتبارها عارية مثل زيد قايم مثال القسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان
مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي او قايم الزيدان مثال الصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدا وليست بمسندة
اليها والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة فان طابقت مفردا
اي فان وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مرفوعا
مفردا واقعا بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين
جاز الامران احدهما كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها الساد مسد
الخبر في اتمام الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدا بخلاف
ما اذا طابقت مثنى او مجموعا نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانها
حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتدا ضروري لا يصار اليه
الا عند عدم وجه اخر فلما جاز وجه اخر انتفت الضرورة قيل الضرورة
هنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا
فاذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء
فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتدا في نحو زيد قايم
لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجاز
الوجهان فلابد من بيان الفرق بين جميع الصورة الالتباس وجواز الوجهين
قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف
الاصل والاخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملبس ممتنع للالتباس
اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل فلا يستقيم فهم المقصود

وقايم زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملبسا حيث لا يسبق
ذهن السامع الى تاخير المبتدا عن الخبر مع صلاحيته للفاعل لكونه خلاف الاصل
بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم الالتباس المقصود بعينه فلا يجوز
فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة ومخالفة
للاصل كانا جايزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق
ذهن السامع اليه بل يحتاج الى الفاعل والاستتار فيكون جوازهما من باب
الاجمال والاجمال جايز والالباس ممنوع وذلك مثل اقايم زيد فان وجهيه
مستويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائيته توجب وقوع المسند به مبتداء
وهو خلاف الاصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتداء وهو ايضا
خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوزا هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس
وجواز الوجهين ثم لما فرغ عن بيان المبتداء شرع في بيان الخبر فقال والخبر
هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة اي الاسم
الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام رافعة
لظاهر فقوله المجرد شامل للمبتداء بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم
الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني وانما
لم يقل الاسم المجرد لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي هي ليست باسم
ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما لم يقل
هو الاسم المجرد اكتفاء بما قال في المبتداء والجملة التي وقعت خبرا في تاويل الاسم
فان قيل يدخل في الحد يضرب في زيد يضرب ابوه فليس بخبر بل الخبر هو الجملة

قيل معناه المسند به الى المبتدا فخرج بذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدا
وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد لان القسم الثاني من المبتدا يخرج
بهذه العناية ثم الخبر مبتدا وهو ضمير الفصل والمجرد خبر والمسند به صفة
المجرد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين المبتدا والخبر شرع في بيان احكامهما
على الترتيب فقال واصل المبتدا التقديم اي الاولى في المبتدا او مقتضى
الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف في معنى والخبر صفة والموصوف
مقدم على الصفة ولانه عمدة البيان والخبر عمدة الافادة والبيان اهم
والاهم اليق واجدر بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم هو الفعل
دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية
هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف المبتدا والخبر فان الاهم هو المبتدا
لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام ومن ثم اي ولاجل
ان اصل المبتدا التقديم جاز في داره زيد مبتدا مقدم الخبر والجملة
بتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عايدا الى زيد
المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصالة تقدمه وامتنع صاحبها في الدار
الجار والمجرور خبر قوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما
امتنع هذا لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم
عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام المبتدا
شرع في حكم اخر له فقال وقد يكون المبتدا نكرة كلمة قد للتقليل اي قد يكون
المبتدا نكرة فيه اشارة الى ان الاصل في المبتدا التعريف لكونه محكوما عليه

والاصل في التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقدم
حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك اي التنكير اذا تخصصت
اي قل شيوعها وابهامها وحصل فيها نوع تعين بوجه ما كلمة ما زايدة او
صفة وجه اي وجه فان قيل بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم
غير ملايم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتدا شاملا على ما له
صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل وتخلف قيل في المبتدا
اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان
بيان قلة التنكير يستلزم اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدا نكرة
واصله التعريف او يقال لما بين اصالة تقديم المبتدا شرع في بيان ما يلزم
فيه تاخيره وتخلف هذا الاصل وذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل
فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في الدار رجل وذكر
ساير الوجوه استطرادا فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيق
والملايمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلفيق لكان ينبغي
ان تقدم قوله في الدار رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فاخره عن ساير
الامثلة يابى هذا التلفيق مثل ولعبد مومن خير من مشرك فان قوله
ولعبد مبتدا تخصص بالصفة لان قوله ولعبد يحتمل المومن والكافر فاذا
وصف بالمومن صار مخصوصا وحصل فيه نوع تعين وارجل في الدار ام امراة
فان قوله ارجل مبتدا تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم
لان ام المتصلة لمعادلة للهمزة للسوال عن التعين بعد العلم بثبوت الخبر

لاحديهما عند قائله كان الخبر معلوماً صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها
ان يكون معلومة للسامع قبل اجرايها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه
ان يكون مجهولاً قبل اجرايها على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها
اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار المبتداء (اى المبتداء) كانه تخصيص بالصفة
وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم
لفظ ام التي تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز
لذلك وقوعها في سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه (اى المصدر) في تاويل
المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا
بعينه كذا في العباب وما احد خير منك فان قولنا احد مبتداء عند بني تميم
تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق النفي تعم وفيه نظر لانه جمع بين
الضدين لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم
وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعا واجيب بانه انما يلزم
الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول
وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهنا
كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق
للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير
تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص ههنا يحصل
بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل
للمبتداء على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم

على ما عرف وشر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقديره
شر عظيم اهر الكلب لا شر حقير وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل
على الصفة او تخصص بكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر ذا ناب
بجعل شر بدلا من الضمير المستتر في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم
ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر
ذا ناب الا شر وانما قدروا التقديم والتاخير مع انه وجه بعيد عن الفهم
لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتداء ثم اعلم ان الهر للكلب بالنباح المعتاد
قد يكون خيرا بان يكون الجائي حبيبا او تاجرا ومخبرا بخبر مسره وقد يكون
الجائي لصا او عدوا والهر له بنباح غير معتاد يتشاوم به ويخشى منه السوء
وهذا لا يكون الا شرا فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لا حقير اهر ذا ناب وهذا على قول من قال ان القيد بالوصف يدل على نفي
ما عداه فنحو رجل طويل جاءني معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما
يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله الا للسوء فكان
مراده هرير يتشاوم ويخشى منه السوء والمراد بذي ناب الكلب وفي الدار
رجل فان قوله رجل مبتداء تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين
لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار
فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قايم رجل فانه لم يتعين لكونه حكما لجواز
ان يكون قايم مبتداء ورجل بدلا منه فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يجز
ذلك وفيه نظر حيث يصح اقايم رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه

اي التركيب اه

وسلام عليك فان قوله سلام مبتداء تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه
سلمت سلاما عليك فحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل
من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم
ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك لان سلمت معناه قلت
سلام عليك كما ان سبحت معناه قلت سبحان الله ولبيت معناه قلت
لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك
قلت سلام عليك ايضا مبتداء منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير اخر مثله
الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت
سلاما عليك الاول لزم الدور بحيث يحتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان
معناه الى قلت سلام عليك والقول محتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء
اي السلام
يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه واما الكل فظاهر على الفطن
اي قلت سلام عليك
ثانيا قيل لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او
قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير ولا يلزم التسلسل والدور
فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك
كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله
سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتدا بلا خبر
فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك
واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعين المخاطب بالارادة من
اللفظ الصالح له وقد رضي صاحب العباب سلمك الله معرضا عن تقدير سلمت

وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء الفعل المفعول مرة

ثم لما فرغ عن احكام المبتدا شرع في احكام الخبر فقال والخبر اللام للعهد

اي خبر المبتداء قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان حد

الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه

احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتداء وقوله قد يكون جملة خبر فيصح مثاله

لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية وهو

الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية

بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قايم فزيد مبتداء وابوه

مبتدا ثان وقايم خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول

وزيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية

خبر المبتداء الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم

وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء مقدم

الخبر وعند المحققين الجملة الانشائية انما تقع خبرا بالتاويل اي بل انتم مقول

في حقكم لا مرحبا بكم وزيد مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان

الخبر جملة فلا بد من عايد يعود من الجملة الى المبتداء لان الجملة من حيث هي

هي مستقلة بنفسها فاذا تعلق بشيء يحتاج الى عايد اي الى رابط يربطها

ضميرا كان ذلك الرابط او غيره كاللام في نعم الرجل فانها اما الاستغراق والجنس

كما ذهب اليه البعض والجنس يشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله

مجرى الذكر اللفظي واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو

المخصوص

المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكوضع الظاهر موضع المضمر في نحو قوله تعالى الحاقة
ما الحاقة وككون الخبر تفسيرا للمبتدأ وفي قوله تعالى قل هو الله احد ثم قوله
بد مفتوح لانه اسم لا لنفي الجنس وقوله من عايد خبر لا وزعم بعض الشارحين
ان الجار والمجرور متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عايد
فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد مضارعا للمضاف فيكون
منصوبا لا مفتوحا على نحو لا حافظا للقران عندي ولا بد هو الفراق اي
لا فراق من عايد وقد يحذف العايد بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه والمنوان منه ان بايع البر والسمن لا يسعر غير
ذلك ومنه المحذوف حال من الضمير المستكن في بستين وبدرهم والحال
وان لم يتقدم العامل المعنوي الا انها اذا كانت ظرفا تقدمت عليه حيث
اتسع في الظرف ما لا يتسع في غيرها وما وقع ظرفا لا كثر انه مقدر بجملة
اي الخبر الذي وقع ظرفا نحو زيد في الدار وعمرو من الكرام فاكثر النحاة على انه
مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العامة لدلالة الظرف عليه
وذلك لان اصل العمل للفعل فتقديره عاملا في الظرف احرى ولانه اذا وقع
صلة يقدر بجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه
مقام عامله فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعا
لفرعه وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقدير زيد في الدار زيد
حاصل في الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا
لافاد نحو زيد في الدار التقوي وليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير

لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله مبتدأ

وقوله ظرفا حال وقوله فالاكثر مبتداء ثان وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتداء

الثاني بحذف على انه لان حذف الجار من ان وان قياس مستمر والجملة خبر المبتداء

الاول وانما دخلت الفاء في الخبر لان المبتداء متضمن لمعنى الشرط لكونه موصوفا

بفعل فان قيل ما معنى الباء في قوله بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر

هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى المفروض وقوله بجملة حال

اي فالاكثر انه مفروض ملتبسا بجملة ثم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر

هو الفعل المقدر لا الظرف السادّ مسده وقال بعضهم هو الظرف السادّ مسده

وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل

من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه

منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف

اليه يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال اولا ان الاصل المبتداء التقديم شرع

في بيان موجبات تقديمه وتاخيره فقال واذا كان المبتداء مشتملا على ماله

صدر الكلام كالاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه

وضمير الشان نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتداء نحو لزيد

منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر

الكلام فاعل الظرف وهو قوله له او مبتداء متقدم الخبر والجملة صلة او صفة

ومن في قولك من ابوك مبتداء وابوك خبر فان قيل من نكرة وابوك معرفة

فلا يجوز ان يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة ظاهرا ومعرفة معنى

٦٧

لان معناه اهذا ابوك ام ذاك او ازيد ابوك ام عمرو ام غيرهما مثل قولهم ما رايته

منذ يوم الجمعة فان منذ مبتداء مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة

لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه

اول المدة التي انتفت فيها الروية يوم الجمعة او كانا معرفتين اي او كان

المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد او كانا نكرتين

متساويين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان افضل

منك مبتداء وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في رتبة التخصيص

لان كلاهما افعل التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويتين وان كان

موصوفه مونثا لان تانيث لفظ المنكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب فان قيل

لو قال ان كانا متساويين يتناول التساوي في التعريف والتخصيص فيستغني
(اي لفظ متساويان)

عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب قيل لو قال ذلك لوهم اشتراط
(اي معني كه مذكور شد زايده)

التساوي في رتبة التعريف كما اشتراط التساوي في رتبة التخصيص

وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام

وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك

احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وقد وجب فيهما تقديم المبتداء

على خبره فصرح بقوله او كانا معرفتين تحرزا عن هذا التوهم وتنبيها على وجوب

التقديم في المعرفتين مطلقا اذ كان الخبر فعلا له على قوله او كانا معرفتين

واللام للعهد اي او كان الخبر المبتداء فعلا للمبتداء نحو زيد قام فان الخبر

وهو فعل للمبتداء وقوله وجب تقديمه جزاء الشروط السابقة اي وجب

اهذا ابوك ام ذاك اين تركيب را متكلم اين كلام در وقتي كه زيد وعمرو حاضرند اشارة كرده ميكويد

ما رايته منذ يوم الجمعة اين تركيب وقتي ميكويد كه زيد وعمرو حاضر نباشند

الاطناب زيادتي در كلام

تقديم المبتدا على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل صدارته ولا يرد
زيد من ابوك لتصدره على جملته فلا يبطل صدارته واما في الثاني والثالث
فلئلا يلتبس المبتدا بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدا
فلا يجب التقديم نحو بنونا بنو ابنائنا وبناتنا وبنوهن ابناء الرجال الاباعد
فان بنو ابنائنا مبتدا وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لانه
ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء منزلون منزلة ابناء وكذا نحو قولهم
ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتدا وابو حنيفة خبره لان ابا
يوسف منزل منزلة ابي حنيفة لان ابا حنيفة منزل منزلة ابي يوسف
وذهب الامام فخر الدين الرازي رحمه الله الى ان تقديم المبتدا في نحو زيد
المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للابتداء والصفة
للخبر لانها تدل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدا بالخبر
وهذا ليس بسديد لان الخبر يصح ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح
مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي ولان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى
المسمى بكذا والصفة مبتدا بمعنى الذات التي اتصف بكذا فالمنطلق زيد
بمعنى الذات التي اتصف بالانطلاق مسمى زيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل فان قيل الخبر في اقايم زيد فعل للمبتدا ولم يجب تقديمه قيل المراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي دون اللغوي واقايم ليس بفعل اصطلاحي وفيه
شبهة فان قطع النظر عن هذه الارادة فالاولى ان يراد بالفعل اللغوي
في ضمن الاصطلاحي فخرج اقايم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان

فعلا للمبتدا مع انه لم يجب تقديم المبتداء بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان
الفاعل هو ضمير المستكن المتصل في يقومان فلا يصح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد
ليس كما قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الجملة جملة وفيه
نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع فاعله جملة
واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل نحو زيد قام ويخرج الزيدان يقومان
او يكون معناه اذا كان الخبر فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان
يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعلا بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل
لا جملة صورة اذ الضمير المستكن امر اعتباري لا صوري ولذا لا يحمل من في ان
زيد خبر مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ عن بيان موجبات تقديم
المبتداء شرع في بيان موجبات تاخيره فقال واذا تضمن الخبر المفرد ما له
صدر الكلام كالاستفهام ونحوه نحو اين زيد فان اين خبر مفرد مشتمل على
ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف
وما وقع فيه ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد قيل جوابه ما مر
من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن
امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا مصححا له اي للمبتداء المنكر ومخصصا
له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر مخصص المبتداء وهو رجل بتقديمه
او كان لمتعلقه ضمير في المبتداء اي لمتعلق الخبر ضمير كاين في المبتدا بان
يتصل بالمبتداء ضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقه الساد مسده
مثل على التمرة مثلها زبدا فان قوله مثلها مبتداء وقد اتصل به ضمير عايد الى

متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور به يحصل او حاصل الذي هو خبر وهذا
المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة
فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل عائدا الى التمرة الذي هو متعلق الخبر
وقوله زبدا تميز عن التام بالاضافة من الضمير الموصوف اي حصلا وحاصل
على التمرة زبدا مثلها في المقدار وانما قيد هذا الكلام لان التمرة توكل في الارب
مع الزبد فاسم المبهم المحتاج الى التميز هو المثل لابهامه او كان للخبر خبر اعني ان
اي عن مفرد ان المفتوحة بان يقع ان مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ
مثل عندي انك قايم فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد وعندي
خبر اي عندي قيامك وقوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا تضمن مما عطف
عليه اي وجب تقديم الخبر على المبتدا في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل
صدره ولا يرد عليه زيد اين ابوه لتصدر اين على جملته فلا يبطل صدره واما
الثاني فلئلا يبقى المبتدا بلا تخصيص واما في الثالث فلئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر واما اذا لم يكن ذلك وذلك اذا لم يسد متعلق الخبر مسده فلا يجب التقديم
كما في قولهم على الله عبده متوكل فان قوله عبده وان كان مبتدا اتصل به
ضمير عايدا الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي
هو خبر لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم سد
متعلق الخبر مسده واما في الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم
لولا انك قايم حق لكان كذا وقد يتعدد الخبر كلمة قد للتقليل او للتحقيق
اي قد يتعدد الخبر المبتدا فيكون اثنين فصاعدا وذلك اي التعدد جايز

وواجب فالجائز ان تم المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل فان زيدا مبتدا تعدد
خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض
وكالابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام يختص بكل
واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
وهو كون الثاني لازما للاول وقيل كون الاول سبب للثاني ويرد عليه نحو
اى الجزاء　اى الشرطية　معنى شرطه
قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله وما مبتدا متضمن لمعنى الشرط
وقوله فمن الله خبره اي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى
مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست سبب لصدور النعمة من الله
تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى سبب الاتصال
ها واتصافها بهم الا ان يراد السببية للحكم به والاخبار عنه اي وما حصل
بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة
التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى
والفاء في قولهم فيصح دخل الفاء في الخبر للعطف وهو معطوف على قوله
يتضمن واللام في الخبر للعهد اي فيصح دخول الفاء الجزائية في خبر المبتداء
اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا وقيل
اذا قصد السببية او الملازمة فالفاء واجبة في الخبر ليدل على قصد السببية
او الملازمة والا لم يعرف ولكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح
بين كه هركاه قصد سببيت　دخول الفاء
ولم يقل فيجب لان قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب او يراد
بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة جائز

كه فا واجب است وهركاه قصد سببيت بكنم فا واجب نيست ه

لها واجيبت لان الخبر كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده عنها
مع قصد السببية والملازمة نحو الذي ياتيني له درهم وذلك اي المبتداء
المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول اي الاسم الذي وصل بفعل او ظرف
او النكرة الموصوفة بهما اي والنكرة التي وصفت بالفعل او الظرف ولقايل
ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان العايد الى المعطوف والمعطوف
عليه بكلمة او يفرد يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان الا ان يحمل على حذف
المضاف من الضمير اي الموصوفة باحدهما اي باحد المذكورين نظير الموصول
مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى
الشرط وقوله او في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف
عبارة على عبارة اي يقال ياتيني او يقال في الدار مكان ياتيني ومثله نظير النكرة
الموصوفة وهو وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم اي يقال ياتيني او يقال في
الدار موضع ياتيني فان قيل عبارة الشيخ تشير الى ان المبتداء المتضمن لمعنى
الشرط منحصر في هذين القسمين اي في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي
النكرة الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي الحصر والمبتداء
الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمبتداء المتضمن لمعنى حرف الشرط
نحو من ياتيني فله درهم وما عملت اليوم فانت تجزى به غدا والمبتداء
الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي
تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهُ مُلَاقِيْكُمْ من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر
قيل كلامنا فيما اذا دخل الفاء في الخبر المبتداء معنى الشرط والفاء في القسمين

الاوليين

الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدا معنى الشرط اما الاول فظاهر لان اما
حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من من وما تضمن معنى حرف الشرط
ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم والجواز
والامتناع في مكانهما وجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك
بخلاف المبتدا المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان جملة
اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة امر جائز لا واجب ولا يجعل
الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر
القسمين الاولين في هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق
بالموصول بفعل او ظرف فمنع الحصر وليت ولعل اذا دخلا على المبتدا المتضمن
لمعنى الشرط مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق اي باتفاق النحويين
فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكذا لا يقال ليت
ولعل كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم ثم انهم بعدما اتفقوا على كونهما يمنعان
دخول الفاء اختلفوا في تعليله فعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدا
معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان
الشيء ينفي بانتفاء لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدا معنى
الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير
وجود المبتدا وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك لافادتهما التمني والترجي
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما بالذكر لبيان الاتفاق من بين

الحروف المشبهة بالفعل لاملتقافا المعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة
بالفعل بانفان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق من بين
الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق قلت
وجه التخصيص ان باب كان وباب علمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق
بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض والحق بعضهم
ان بهما اي الحق بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة المشددة ولعل
في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدارة الشرط بدخولها خلافا للاخفش
فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير الشرط بل يؤكده ونقل بعضهم الخلاف
على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
منه فانه ملاقيكم واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست
بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض
الايات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند
ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات
تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الاية الاولى ان الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم خزي في الاخرة لان لهم عذاب جهنم
وفي الاية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه
لانه ملاقيكم وفي هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف
الاول فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها على التعليل يأباه الشوق

والدوق

والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا توجب كونها ما نعه ولا يدل على كونها
زايدة او للتعليل لان دخولها في المبتداء الذي لتضمن معني الشرط في حيز الجواز
لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف في ان المفتوحة
وان كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف قلت لعل
القول بالمنع في ان المكسورة مرجوح بدليل الاستعمال القراني فيها ففيها خلاف
لا اختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان الحاقها بهما قول
البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة
وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة
ببيان الالحاق والجواب بانه وجه الاستعمال القراني في ان المكسورة دون
غيرها فحمل القول بالمنع على انه مرجوح وفيه نظر ان الفاء في الاستعمال القراني
يحتمل الزيادة والتعليل والجواب بانه خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة
لما فرغ عن بيان ذكر المبتداء والخبر شرع في بيان حذفهما وقد يحذف المبتداء
لقيام قرينة اللام بمعني الوقت اي وقت حصول قرينة لفظية او عقلية
جوازا صفة مصدر محذوف اي حذفا جايزا للايجاز والاقتصار مع حصول
الغرض بالقرينة كقول المستهل خبر مبتداء محذوف والقول بمعني المقول
اي نظيره مثل مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند روية الهلال
الهلال والله اي هذا الهلال والقرينة حال تري الناس الهلال فان هذا
الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس للنظر الي مطلع الهلال فلا حاجة الي المبتداء
ولو ذكره كان عبثا لاستغنائه عنه بالقرينة فان قيل لم يجعل من باب

حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة

وانما اتى بالقسم لئلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف ولا يتعين

ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر وانما خص القسم

جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم في كلامهم كثيرا فان قيل

كما جاء حذف المبتدا بطريق الجواز جاز حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص

بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير

هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتدا محذوف وكما في الصفة

المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبتدا

ههنا ليعلم ان النعت كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم

فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك وكما في زيد الخبز اكله بنصب الخبز اذ لابد من اضمار

ناصب الخبز لكون اسم الفاعل الذي بعده مشتغلا عنه بضميره ويكون

هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا كان

هو خبرا لا يكون يجوز ان اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتدا عنه ولا يجوز

ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدا محذوف

ضرورة الحلول يحذف المبتدا الا ان يكون في رفع اكله وجه وانما لزم

حذف المبتدا ههنا لئلا يتوهم انه كلام اخر غير مفسر فلم يذكر هذا القسم اعني

حذفه بطريق الوجوب قيل حذفه بطريق الوجوب قليل جاء في مواضع معدودة

فلم يذكره الحاقا للتقليل بالمعدوم فكانه لم يجئ وزعم البعض ان حذفه بطريق

الوجوب لم يجئ في كلامهم وعللوا بكون المبتدا ركنا في الكلام وحذف الركن

غير سائغ

فيها يع وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بموجب الاري
ان الخبر ركن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتداء
شرع في بيان حذف الخبر فقال وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جايزا لقيام
قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا السبع فان السبع مبتداء وخبره محذوف
اي فاذا السبع موجودا وحاصل والقرينة لحذف هذا الخبر هي اذا للمفاجات
فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يصح ان يكون
اذا الخبر الا انه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصح خبرا
عن الجثة والعامل فيه معنى المفاجات والفاء للعطف وهو معطوف على قوله
خرجت اي خرجت ففاجات زمان السبع موجود والجملة المضاف اليها الزمان
بمعنى المفرد اي خرجت ففاجات زمان وجود السبع فيكون من حيث
المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل المفاجات المقدرة متعدية فيكون
اذا مفعولا به لا ظرفا فلا دلالة على الخبر المقدر عاما قيل المفاجات المقدرة
ههنا تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب اذا مفعولا به بل بقي ظرفا ويمكن ان يتعلق
اذا بالخبر المقدر خاصا اي خرجت فاذا السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا
مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا لغوا والظرف اللغو
يصح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون
قرينة خاصة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة على الفعل الخاص فيلزم
حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب المبرد الى ان اذا المفاجات ظرف
مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت

ففي ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرد في نحو قولك خرجت فاذا السبع
بالباب اذ لا معنى لقولك خرجت ففي المكان السبع بالباب قيل يجوز اذ يكون
الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب بدل منه لا خبر وقوله ووجوبا
عطف على قوله جوازا اي وقد يحذف الخبر حذفا واجبا وذلك فيما التزم
في موضعه غيره كلمة ما موصولة اي ففي تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع
الخبر اي في تركيب سد فيه غير الخبر مع قرينة او مصدرية حينية اي
في وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظيره مثل لولا زيد لكان كذا فان
زيدا مبتدا محذوف الخبر اي لولا زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود
القرينة وسد غيره مسده واما القرينة فلان لولا لامتناع الشي لوجود
غيره فيكون مشعرا بهذا الخبر واما الساد مسده فجواب لولا والمراد بمثل
لولا زيد لكان كل اسم وقع بعد لولا فكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها
مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه لعدم كالدر لولا عليه كقول الشافعي
رحمة الله عليه ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وقال
الكوفيون ان مثل لولا زيد لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ولاختصاص
لولا التخصيص بالفعل فحمل لولا الامتناعية عليه ومثل ضربي زيدا قايما
فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قايما فضربي مبتدا مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول ضربي وحاصل خبر
المبتدا وقايما حال من الضمير المستكن في كان العايد الى زيد فيكون كان
عاملة فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل يكالتز

الظرف

الظرف المستقر لانه يدل على متعلقه العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا
وهو يصح خبر العين الجثة ثم حذف اذا كان الدلالة الحال وهي قايما عليه لان
الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي زيدا قايما وانما وجب حذف
الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده لما مر ان قايما يدل على لفظ اذا كان
لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه
العام فقايما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك
الشيء فبقيت الحال سادة مسده والضرب عاما على الاصل لان
معناه كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان
المصدر واسماء الاجناس والجموع اذا اضيفت يكون عامة بدلالة
الاستعمال فيكون ضربي زيدا قايما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام
فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام
لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قايما ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة
وقايما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون
قايما حالا من زيد لانه حينئذ يكون العامل فيه ضربي فيكون من تتمة
المبتداء ومتعلقاته وما كان من تتمة المبتداء لا يسد مسد الخبر لان
مقام الخبر بعد تمام المبتدا بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه
حينئذ كان من تتمة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسده وقال
الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل بجعل قايما حالا من زيد ومتعلقا
بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر

بدون سد شيء مسده كما ذكرنا ان قايما لو كان معمولا لضربي كان من تتمة
المبتداء وكان من تتمة المبتداء لا يسد مسد الخبر واما معني فلانه يلزم
تقييد المبتداء المقصود بعمومه بكلا الزكا استعمال لان قايما لما كان متعلقا
بقوله ضربي كان المعني كل ضرب مني وقع علي زيد حال قيامه فاتحاصل
فلا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام
لا يكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قايما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان
وقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قايما بحذف مصدر
مثله واقعا خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله خبر
معهود وكان الحال لا يدل علي هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة
وقال ابن درستويه هو مبتداء لا خبر له لكونه بمعني الفعل كا قايم الزيدان
فمعني ضربي زيدا قايما اضربه قايما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك
لتم الكلام لضربي او بضربي زيد بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد
بمثل ضربي زيدا قايما كل مبتداء كان مصدرا صورة او بتاويل مضافا اي
منسوبا الي الفاعل والي المفعول او الي كليهما وبعده حال مفردة او جملة نحو
ضربي زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما او قايمين وضربك
زيدا قايما او قايمين وان ضربك زيدا قايما او قايمين ومضاد بتنازيك
قايما او قايمين لكون المفاعيل للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن
الفاعل والمفعول جميعا او كان اسم تفضيل مضافا الي ذلك المصدر نحو
اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما اي افصح اكوان

الامير

الامير حاصل اذا كان قايما وانما يجب حذف الخبر في مثله لسد الحال مسده
على ما قدرنا ومثل كل رجل وضيعته وكل مبتدا مضافا الى رجل وضيعته
معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته
اى وحرفته مقرونان او متقارنان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول
القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية
الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قايم مقام الخبر وقيل حذف
الخبر ههنا غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقرونان ومتقارنان
خبر المبتدا بين فلا يسد المبتدا الثاني وهو قوله وضيعته مسده
اذ المبتدا لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدا الثاني
يسد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدا
الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من حيث انه خبر المبتدا الثاني
ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسده من كل وجه والاولى
ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام
كل رجل متقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدا
عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر في مثله لاغناء
الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام
تام لم يحذف عنه الخبر زعما منهم الى الخبر هو قوله وضيعته لان الواو
بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا هذا
والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف

الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا بد من تقدير الخبر
لئلا يكون المبتدا بلا خبر بخلاف مع صيغته فان مع ظرف حقيقة قايم
مقام متعلقه وهو كاين فلا يحتاج الى تقدير الخبر وفي مثل لعمرك لافعلن
كذا العمر بالفتح والضم البقاء الا انه استعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز
غيره لايثار الاخف فيه لكثرة دوران الحلف فيه على السنتهم ولذلك
حذفوا الخبر وتقديره لعمرك اي بقاؤك قسمي او ما اقسم به واستعماله
في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تات باللام نصبته نصب
المصادر وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا
ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك لافعلن كذا واللام فيه
لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة
والساد مسد لان المقسم به وهو لعمرك يدل على خصوصيته هذا فان
جواب القسم قايم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن كذا كل مسئلة يكون
مقسما به ثم لما فرغ عن بحث المبتدا والخبر شرع في بحث خبر ان واخواتها
فقال خبر ان واخواتها عطف على ان اي خبر ان وخبر اخواتها اي امثالها
واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهي
ان وان كان ولكن وليت ولعل وقوله خبر ان مبتدا محذوف الخبر بقرينة
ما سبق اي ومنه خبر ان واخواتها وقوله هو المسند بعد دخول احدى
هذه الحروف ابتدا كلام او يقال ان قوله خبر ان مبتدا وقوله المسند
خبر وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف المسند واحترز بقوله المسند

محتمل

عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد دخول هذه الحروف من غير ان واخواتها
فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد
دخول ان مع انه ليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الى الاسم اذ يخرج
ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول
هذه الحروف تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه
الحروف فان قيل يدخل في هذه الحد حسن في ان رجلا حسنا قايم وهو
صفة اسم ان خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا تبعية
بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك ان زيدا قايم فان قايم مسند بعد دخول ان
وانما قدم خبر ان على خبر لا التي لنفي الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل
لان خبر لا فرع خبر ان لانها انما تعمل بمشابهتها ان على ما عرف وعلى خبر اسم ما ولا
بمعنى ليس لانهما فرع معمول الفعل الجامد مع سد وفهو لا بخلاف خبر ان
وامره كامر خبر المبتدا اي حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتدا او شانه في اقسامه من
وشرايطه واحكامه الا في تقديمه استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو
من كونه متعددا او متعددا او مثبتا ومحذوفا او مقدما او مؤخرا
قرات الا يوم كذا اي وامره كامر خبر المبتدا في جميع احكامه الا في حكم التقديم
حيث يفترقان فيرجحان او امتناعه فقد جاز تقديم الخبر المبتدا على المبتدا
ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها الا في تقديمها قلب صورة عمل المقصود
به الانحطاط من عمل الفعل فهي تاخير المنصوب على المرفوع ولقايل ان يقول الضمير
في قوله تقديمه لا يخلو اما ان يكون عايدا الى خبر المبتدا او الى خبر ان وكل
ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امره

كونه مفردا او جملة ومعرفة ونكرة
من كونه مشتملا على العايد اذا كان جملة ومحذوفا
العايد اذا كان معلوما

عايدالى خبران وكذا الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلو قال
الا في التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق
في خبر ان فيستقيم عود الضمير اليه وقوله الا اذا كان ظرفا استثنا مفرغ
من كلام منفي اي الا في تقديمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت
كونه ظرفا فيجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره
ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع في بحث خبر لا التي لنفي الجنس فقال
خبر لا التي لنفي الجنس الجار والمجرور صفة خبر لا التي الكاينة لنفي الجنس
اي لنفي حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام عن جنس الرجل لا النفي
جنس الرجل وقوله خبر لا مبتداء محذوف الخبر اي ومنه خبر لا وقوله هو
بعد دخولها استيناف او قوله هو ضمير الفصل والمسند خبر واحترز بقوله
المسند عن اسم لا وعن كل ما ليس بمسند وبقوله بعد دخولها اي بعد دخول
لا عن خبر لا والمراد بالمسند المسند الى اسم لا بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع
فلا يدخل في الحد نحو يضرب في نحو لا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول
لا وليس خبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسنا في نحو لا رجل حسنا في الدار فانه
مسند بعد دخول لا وليس خبرا بل صفة رجل مثل لا غلام رجل ظريف فيها
فقوله ظريف مسند بعد دخول لا وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء عايدة
الى الدار اي في الدار هو مذكور لان هذا الكلام جواب سايل سال هل في
الدار رجل ظريف كذا قيل وللقايل ان يقول لو كان جوابا له لكان كلمة

يكفي الا يرى انه اذا قيل هل في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم و لا وانما التي
يتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي طرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من
باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحد
ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر جوازا على نحو زيد عالم عاقل ان قيل انتفاء
لزوم الكذب في الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة و الادعاء او يقال
انما التي يتعدد الخبر ليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصح ان
يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف
ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة رجل محمولة على المحل
والمثال وان صلح محتملا وفالايقع اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان
فهو قبيح واذا انحط المقصود كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان
حذف خبر لا كثير سايغ كما قال الشيخ الاخفش ويحذف كثيرا اي يحذف خبر
لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام رجل معرب
لا يجوز ارتفاع صفته حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يحتمل
قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين
للخبرية وقوله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يثبتون خبر لا يحتمل معنيين احدهما
انهم لا يثبتون خبرها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل
ولا مال انتفي الاهل والمال فلا يحتاج الي تقدير الخبر والثاني انهم
لا يثبتون خبرها لفظا قايلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون

فيما يرى حسن لا مثل لا رجل قايم ومثلا قول حاتم الطايي وهو من بني تميم ولا كريم
من الولدان مصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل
لا مع المنفي دون الخبر ثم لما فرغ عن بحث لا التي لنفي الجنس ثم لما فرغ الجنس
شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال اسم ما ولا المشبهتين
بليس في النفي المجرد لا بطريق المبالغة وفي الدخول على المبتداء والخبر ثم قوله
اسم ما مبتدا محذوف الخبر اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة
ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتان وقوله هو المسند اليه بعد دخولهما
استيناف او قوله هو ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد
ظرف المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه عما ليس بمسند اليه وبقوله
بعد دخولهما اي بعد دخول ما ولا عن اسم ما ولا والمراد المسند اليه
الذي اسند اليه خبره بلا تبعيه بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في
الحد ابوه في ما زيد ابوه قايم حيث لم يسند اليه خبر ما اذ الخبر مجموع الجملة
فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله
بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك في ما زيد اخوك قايما لانه تابع اي
بدل من قوله زيد نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة
لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف فانه تعمل في النكرة والمعرفة وهو
في لا شاذ اي اجراء حكم ليس والتشبيه بليس في لا شاذ لقصور شبهها
بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال في المضارع والحال في الاسم
فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا

ابن قيس لا براح تم لما فرغ عن بحث المرفوعات شرع في المنصوبات فقال

اي اسماً او معرب اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات

مبتدأ وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون

قوله المنصوبات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله

هو ما اشتمل جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائل سال

ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف

والياء نحو رايت زيداً او اباها والزيدين والتاء في المفعولية يحتمل ان يكون

لمطابقة الموصوف والياء النسبة الى الخصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل

الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فمنه

المفعول المطلق مبتدأ متقدم الخبر والفاء للتفسير اي مما اشتمل على علم المفعولية

او فمن المنصوبات المفعول المطلق سمي مطلقاً لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف

ساير المفاعيل وانما قدم المفاعيل على ساير المنصوبات لانها اصل المنصوبات

وساير المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب

بلا قيد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على

المفعول فيه والمفعول معه لان كلا منهما مقيد بالحرف جميعاً لكنه في المفعول فيه

قد يكون محذوفاً لزوماً كما في اللازم النصب وقد يكون في اللفظ بلا واسطة

البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قدمه

على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلاً وهو اي المفعول

المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدوث لان

ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا وجندلا فانه مفعول مطلق
وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسماعين واجيب
بانه حدث حكما لان قولهم تربا وجندلا دعاء وفي الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقي
بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فاجريا مجرى
المصدر فاذا قال الداعي تربا وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب والجندل
ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضربت ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق
ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه
مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كلامنهما مفعول مطلق وليس
من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام
مقام الفاعل اخذ حكمه فكان فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا
للموت والجسامة والشرف عد فاعلا لها حكما ويرد على قوله فاعل فعل نحو زيد
ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب
بان المراد بالفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي وهو قسيم الاسم اي هو
اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور ليتناول الفعل الاصطلاحي والصفات
ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور
واجيب بانه مذكور تقديرا لان التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله
بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوط فكان مما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على السماع

وانه الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي
من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي
اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار الحيثية اي
ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه
كان حدثا فعله فاعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية بل قصد
فيه محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قيامي لكن اعتبار الحيثية يغني عن
بعض القيود الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية وقد يكون المفعول
المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل والنوع حيث دل على
بعض انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو جلست جلوسا نظير التاكيد
وجلست جلسة بكسر الجيم نظير النوع اي جلست نوعا من الجلوس وجلست
جلسة بفتح الجيم نظير العدد اي جلسة مرة واحدة فالاول اي الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه
مفهوم الفعل بخلاف اخويه اي اخوي الاول وهما الذي للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها
فان كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول
المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب
بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه
في نحو حلقت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقول المفعول المطلق يجب

ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد
ذلك اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظه بغير صيغته
يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة وان اريد به بغير مادته
يجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل لعدم تغاير المادة
قيل يمكن ان يراد به بغير مادته ولا يجعل نحو قوله تعالى انبتكم من الارض نباتا من
هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت
جلوسا وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني فلتغاير
الباب فافهم وانما افرز هذا القسم مع كونه صدق الحد المفعول المطلق عليه تنبيها
على قلة هذا القسم وقد يحذف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا صفة
مصدر محذوف اي يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض
بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم فان اسم التفضيل ومصدريته اما
باعتبار الموصوف اي قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم التفضيل
مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال تدل عليه لان هذا الكلام لا يقال
الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله ووجوبا عطف على جوازا اي يحذف حذفا
واجبا وقوله سماعا صفة لقوله وجوبا اي حذفا سماعيا او حذفا سماعيا او مفعول
مطلق اي حذف سماع نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله
رعيا وخيبة اي خاب خيبة وجدعا اي جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا

اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر
حذف سماعا يعني انه لم يستعمل اظهاره في كلامهم فان قيل كيف يصح انه يجب حذف
الفعل وهو مشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت
عجبا قيل ذلك من الاستعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم
لا في استعمال المولدين على ان البعض قيدوا وجوب الحذف في حمدا وشكرا باستعماله
مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلا قيل وقوله وقياسا عطف على سماعا وقوله
في مواضع خبر مبتداء محذوف اي ذلك في مواضع منها اي من تلك المواضع
ما وقع كلمة ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه
حال كون ذلك المصدر مثبتا فيه احتراز عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار
فعله نحو زيد يسير سيرا بعد معنى نفي اي بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما
داخل قيل ضمير داخل عايد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل منهما وفيه نظر لان
الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده نقال زيد او
عمرو قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل بل هو عايد اليهما بدون
التاويل اي داخل ذلك النفي ومعنى النفي على اسم فيه احتراز عن نحو ما سرت
الا سير البريد لا يكون خبرا عنه اي لا يصح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم
بان يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك لان المصدر اسم معنى واسم المعنى
لا يخبر عن الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه لا يصح او وقع
المصدر مكررا اي بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما ذكر
اولا وانما جمع بين الضابطتين وان كان كل واحد منهما ضابطا على حدة لاشتراكهما